جامعــة الملك فيصل - الإحساء

كليـــــــة الآداب - قســـم الاجتماع

مقرر (مشروع تخرج)

للعام الجامعي: ١٤٣٥/١٤٣٦هـ

بحث

العنف الأُسري في المجتمع السعودي

أسبابه، وآثاره، وطرق الوقاية

دراسة ميدانية عن العنف الأسري وأثره فى مدينة حائل

إعداد الطالب

تــرحــيــب

الرقم الجامعي: كلية الآداب

مشروع تخرج لمرحلة البكالوريوس

تحت إشراف

د. محمود عبدالحميد هلال

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وأصحابة الغُر الميامين.

من لم يشكر الخلق لم يشكر الخالق، وقد رأيت من الواجب علي أن أرفع آيات التقدير والشكر والامتنان إلى كل من كان ذا فضل علي بعد الله سبحانه وتعالى، وعلى وجه الخصوص إجلالاً واحتراماً لسعادة الدكتور/محمود عبدالحميد هلال المشرف العلمي على هذا البحث، الذي أعطاني من وقته وجهده في سبيل إرشادي وتوجيهي علمياً وأكاديمياً بما يثري هذا البحث.

والشكر لله تعالى من قبل ومن بعد وهو الهادي إلى سواء السبيل،،،

الباحث

تـرحـيـب

قسم علم الاجتماع

كلية الآداب - جامعة الملك فيصل

المحتوى

المقدمة ٥

الفصل الأول:الإطار النظري

١٠١ مشكلة البحث ٧

٢٠١ أهداف البحث ٧

٣٠١ أهمية البحث ٧

٤٠١ تساؤلات البحث ٨

٥٠١ المصطللحات والمفاهيم المستخدمة في البحث ٨

٦٠١ مجالات البحث ١١

٧٠١ مجتمع البحث ١١

٨٠١ الدراسات السابقة ١١

الفصل الثاني: العنف الأسري وأبعاده في المجتمع

١٠٢ ماهية العنف الأسري ١٥

٢٠٢ أنماط العنف الأسري ١٦

٣٠٢ أسباب العنف الأسري ١٧

٤٠٢ العنف الأسري في المجتمع العربي ١٩

٥٠٢ نظرة الإسلام إلى العنف ٢٢

الفصل الثالث: علاقة العنف الأسري بمتغيرات المجتمع

١٠٣ حول مقياس العنف الأسري ٢٨

٢٠٣ العنف الأسري والمتغيرات الاجتماعية ٢٩

١- سن الضحية ٢٩

٢- الموقع في العائلة ٣٠

٣- مستوى التعليم ٣١

٤- المهنة ٣٣

٥- نمط الإقامة ٣٤

٦- نمط السكن ٣٥

٧- الدخل ٣٦

٨- صورة المعتدي ٣٧

الفصل الرابع: الوقاية والمواجهة
١٠٤ دور الهيئات الأهلية والرسمية ٤٠
٢٠٤ الدين والعوامل الثقافية ٤٨
٣٠٤ البرامج الإرشادية ٥١
٤٠٤ الإعلام ٥٣
الفصل الخامس: النتائج والتوصيات
١٠٥ النتائج ٥٦
٢٠٥ التوصيات ٥٧
٣٠٥ مقترحات البحث ٥٧
المصادر والمراجع ٥٨
الملاحق ٥٩

المقدمـة

مما لا شك فيه أن دول العالم أجمع تُولي اهتماماً بالغاً بقضايا الفرد والمجتمع، ومن أهم وأخطر هذه القضايا التي تقف حجر عثرة في طريق التقدم والرقي "ظاهرة العنف الأسري"، ونتحدث هنا عن العنف الأسري في المجتمع السعودي، فهي من الظواهر التي جذبت انتباه الكثيرين وكثر الحديث عنها وعن مظاهرها، وأشكالها وأنماطها، وآثارها، والباحث بصفته أحد أفراد هذا المجتمع، ومن خلال متابعته لوسائل الإعلام المختلفة، التي تتناول هذه الظاهرة بصورة مكثفة، ورغبة من الباحث في محاولة وجود بعض الحلول والمقترحات للحد من هذه الظاهرة، فقد قام بإجراء هذا البحث بهدف معرفة ماهية العنف الأسري في المجتمع السعودي، من خلال التعرف على أنماطه، وكذلك التعرف على أسبابه، وأكثر الفئات المتضررة، وأيضاً أكثر الفئات المسببة له، بهدف الخروج بمقترحات وتوصيات يمكن أن تسهم في الحد من هذه الظاهرة. وتم من خلال الفصل الأول من هذا البحث تحديد مشكلته، وتساؤلاته وأهدافه، وأهميته العلمية والعملية، وكذلك عرض للمفاهيم والمصطلحات المستخدمة فيه، إضافة إلى تحديد مجالات البحث، ومجتمعه.

أما الفصل الثاني والذي يتحدث عن العنف الأسري وأبعاده في المجتمع، فقد تم تقسيمه إلى خمس مباحث، اختص المبحث الأول منه بالحديث عن ماهية العنف الأسري، والمبحث الثاني تناول الحديث عن أنماط العنف الأسري، واختص المبحث الثالث بعرض أسباب العنف الأسري، أما المبحث الرابع، فقد خصص لاستعراض العنف الأسري في المجتمع السعودي، أما المبحث الخامس والأخير من هذا الفصل، فخصص لعرض نظرة الإسلام إلى العنف.

أما الفصل الثالث يتحدث عن علاقة العنف الأسري بمتغيرات المجتمع، فقد تم تقسيمه إلى مبحثين، المبحث الأول ويتحدث عن مقياس العنف الأسري، أما المبحث الثاني فيتكلم عن العنف الأسري والمتغيرات الاجتماعية مثل "سن الضحية، الموقع في العائلة، مستوى التعليم، المهنة، نمط الإقامة، نمط السكن، الدخل، صورة المعتدي".

أما الفصل الرابع فقد احتوى على طرق الوقاية والمواجهة، وقد تم تقسيمه إلى أربع مباحث، المبحث الأول يوضح دور الهيئات الأهلية والرسمية، ويعرض المبحث الثاني دور الدين والعوامل الثقافية، وبعدها يعرض المبحث الثالث دور البرامج الإرشادية، وأخيراً المبحث الرابع الذي يتحدث عن دور الإعلام.

أما الفصل الخامس والأخير، فقد اشتمل على النتائج، والتوصيات، والمقترحات التي خرج بها هذا البحث، وتوثيق للمراجع العربية إلى ملاحق البحث.

والله ولي التوفيق

الفصل الأول

الإطار النظري

١٠١ مشكلة البحث
٢٠١ أهداف البحث
٣٠١ أهمية البحث
٤٠١ تساؤلات البحث
٥٠١ المصطللحات والمفاهيم المستخدمة في البحث
٦٠١ مجالات البحث
٧٠١ مجتمع البحث
٨٠١ الدراسات السابقة

١٠١ مشكلة البحث

تتلخص مشكلة البحث حول دراسة الأثارة الاجتماعية الناتجة عن العنف الأسري في المجتمع السعودي وذلك من خلال التعرف على ماهية العنف الأسري وأنماطه وأسبابه وطرق الوقاية، وكذلك التعرف على أكثر الفئات عرضة للعنف بهدف الخروج ببعض المقترحات والتوصيات التي يمكن الاستفادة منها في الحد من هذه الظاهرة والآثار المترتبة عليها.

٢٠١أهداف البحث

١- التعرف على ماهية العنف الأسري في المجتمع السعودي.
٢- التعرف على أنماط العنف الأسري.
٣- التعرف على أسباب العنف الأسري.
٤- التعرف على طرق الوقاية من العنف الأسري.
٥- التعرف على أكثر الفئات المتضررة من العنف الأسري في المجتمع السعودي.
٦- التعرف على أكثر الفئات المسببة للعنف الأسري في المجتمع السعودي.
٧- التعرف على الآثار الاجتماعية للعنف الأسري في المجتمع السعودي.
٨- تقديم المقترحات والتوصيات التي يمكن أن تسهم في الحد من ظاهرة العنف الأسري.

٣٠١ أهمية البحث

تولي الدولة اهتماماً كبيراً بالقضايا التي تتعلق بالأسرة والمجتمع، ومن أهم هذه القضايا "العنف الأسري في المجتمع السعودي" وما له من آثار سلبية على الفرد والمجتمع، وتُعد هذه الظاهرة من الدراسات التي لها أهميتها على مختلف المستويات العلمية، والنظرية، والعملية، وذلك على النحو التالي:

١٠٣٠١ أهمية الدراسة على المستوبين النظري والعلمي

١- إن معرفة الآثار الاجتماعية للعنف الأسري موضوع له أهميته النظرية، لأنه يوضح الأسباب الواقعية لحدوث تلك الظاهرة، ومن ثم كيفية التعامل معها، ومن ثم استحداث أساليب أكثر فاعلية للمواجهة والعلاج.
٢- إن التفسير العلمي لظاهرة العنف الأسري من خلال واقع حدوثها في المجتمع السعودي من خلال معرفة أسبابها وأنواع العنف الأسري وأكثر الفئات المتضررة يقلل من الاعتماد على البحوث والدراسات التي أجريت على مثل هذه المشكلة في مجتمعات أخرى تختلف في ظروفها عن الظروف الاجتماعية والثقافية والاقتصادية في المملكة العربية السعودية.
٣- يهدف هذا البحث إلى تعميق فهمنا لظاهرة العنف الأسري في المجتمع السعودي من خلال التعرف على ماهيته وأسبابه وأنماطه السائدة ومعرفة أكثر الفئات المتضررة وأيضاً أكثر الفئات المسببة له في المجتمع السعودي.
٤- يؤدي هذا البحث إلى تعميق فهمنا لجانب من التغيرات التي طرأت حديثاً على المجتمع السعودي المعاصر، ومن ثم ستؤدي نتائجه إلى تطوير فهم أفضل لهذا النمط من السلوك بصفة عامة، وإلقاء الضوء على مصدر من أهم مصادر المشكلات الاجتماعية في المجتمع السعودي.

١.٣.٢ أهمية الدراسة على المستوى العملي

١- تحديد مظاهر العنف الأسري في المجتمع السعودي ومعرفة أسبابه وأنماطه يساعد بشكل كبير في تشخيص الظاهرة في مرحلة مبكرة، مما يؤدي إلى إمكانية وضح الحلول المناسبة لحل المشكلة والآثار المترتبه عليها.
٢- يساعد تحديد مظاهر العنف الأسري في المجتمع السعودي في معرفة موقع الخلل في التنشئة الاجتماعية، وفي التربية، ومن ثم تعديل البرامج التربوية، سواء على مستوى الأسر أو المدارس.
٣- يهدف هذا البحث إلى إجراء بحوث تتبعية، تأخذ عمقاً واختصاصاً أكبر، ويفتح المجال لتناول متغيرات أخر تخدم الفرد والمجتمع، لتحديد أبرز السلوكيات المعادية للمجتمع، وعوامل انتشارها، وطرق تقويمها والحد منها.
٤- تحفز نتائج هذا البحث ذوي الاختصاص والقائمين على صنع القرار وواضعي السياسات المتعلقة بمجال الأسرة والتربية ومكافحة الجريمة على العمل الجاد، لمواجهة العنف الأسري وطرق الوقاية والعلاج.

١.٤ تساؤلات البحث

١- ماهية العنف الأسري في المجتمع السعودي.
٢- ما هي أنماط العنف الأسري في المجتمع السعودي.
٣- ما هي أسباب العنف الأسري في المجتمع السعودي.
٤- ما هي طرق الوقاية من العنف الأسري.
٥- ما هي أكثر الفئات المتضررة من العنف الأسري في المجتمع السعودي.
٦- ما هي الفئات المسببة للعنف الأسري في المجتمع السعودي.
٧- ما هي الآثار الاجتماعية للعنف الأسري في المجتمع السعودي.
٨- ما هي المقترحات والتوصيات التي يمكن أت تسهم في الحد من ظاهرة العنف الأسري.

١.٥ المصطلحات والمفاهيم المستخدمة في البحث

إن من أهم العناصر الأساسية في البحث هي تحديد المصطلحات والمفاهيم مما يساعد على التحدث عن فكرة البحث بصورة محددة وبرؤية واضحة، ولكي يسهل فهما على الآخرين. وتتكون المفاهيم من أفكار وتعبيرات تجريدية نستخدمها عند التعبير عن الأشياء التي نحس ونشعر بها ولا نستطيع أن نلمسها، والمفاهيم في تغير مستمر وتطور دائم، ودائماً ما نجد المفاهيم تتنوع وتتعدد معانيها ومنها ما ينقسم على نفسه وتتبدل ومنها ما يلغي بعضه البعض ليحل محله، وهذا ما حدث لمفهود العنف.

١.٥.١ مفهوم العنف

تنوعت تعاريف العنف من حيث مفاهيمه وأنماطه ومن حيث الفئات التي يقع عليها، ومن جهة أخرى فهو مفهوم نسبي لا يمكن تحديده بصورة مطلقة، لكونه يختلف من ثقافة إلى أخرى وتتداخل العديد من العوامل لتحديد مفهومه، حيث أنه يمكن أن يطلق عليه سلوك عنيف في مجتمع ما، في حين أنه يصبح سلوكاً مشروعاً في مجتمع آخر.

والعنف سلوك يمتزج فيه العدوان، والاستبداد، والقمع، والظلم والإهانة، وللعنف صوراً متعددة يمكن أن يقوم به فرد أو أفراد كما يمكن أن تقوم به جماعة أو جماعات ضد أخرى، ويتمثل العنف في التخريب، والتدمير، والاعتداء على حقوق الآخرين. ويوصف العنف بأنه أشبه بالمرض العضوي الذي يصيب الإنسان حيث العدوى والانتشار، إلا أنه مرض اجتماعي يصيب الأفراد في الأنساق الاجتماعية والثقافية، والنظم الاجتماعية، وينتقل هذا المرض عن طريق العدوى بين الأفراد في المجتمع.

١- المفهوم اللغوي للعنف

تعددت مفاهيم العنف في اللغة، فالعنف هو استخدام القوة أو القسوة بشكل مكثف، أو مارسة الأفعال التي تؤدي إلى الإصابة أو الاستخدام غير العادل للقوة، أو الإجبار، وغير ذلك من المعاني التي تشير إلى استخدام القوة البدنية بهدف إيذاء الآخرين وإيقاع الضرر بهم، حسب ما جاء في قاموس"Webster 1983".

ويشير مفهوم العنف "Violence" إلى عدة معانٍ، فقد يشير إلى استخدام الضغط أو القوة استخداماً غير مشروع، أو غير مطابق للقانون، من شأنه إلحاق الأذى بالآخرين أو التأثير في إرادة فرد معين، كما يستخدم مفهوم العنف بمعنى الإكراه. والعنف في اللغة هو الخرق بالأمر، وقلة الرفق به.

٢- المفهوم الاصطلاحي للعنف

هو تعبير صارم عن القوة التي تمارس لإجبار فرد أو جماعة على القيام بعمل أو أعمال محددة، يريدها فرد أو جماعة أخرى، والعنف أيضاً يعني ممارسة القوة البدنية لإلحاق الأذى بأشخاص أو ممتلكات،كما أنه الفعل أو المعاملة التي تحدث ضرراً جسمانياً أو التدخل في الحرية الشخصية.

ومن وجهة نظر القانون فالعنف هو الاستعمال غير القانوني لوسائل القسر المادي والبدني، ابتغاء تحقيق غايات شخصية أو جماعية، وللعنف العديد من المظاهر والأشكال التي تتنوع وتختلف مظاهره وأهدافه، وقد حدد علماء الاجتماع خمسة معايير يمكن من خلالها تصنيف أنماط العنف وهي:

١- القوى التي تمارس أثناء العنف..
٢- حجم المشاركين في أعمال العنف.
٣- شكل السلوك وطبيعته.
٤- درجة التنظيم للسلوك العنيف.
٥- أهداف الفعل العنيف وأدواته.

ووفقاً لهذه المعايير يمكن تصنيف العنف بما يتوافق مع أهداف هذه الدراسة إلى ما يلي:

- العنف البدني: وهو الإيذاء الجسدي، وإلحاق الأذى والألم بالآخرين.
- العنف الشفوي: وهو التهديد والشتم باللفظ.
- العنف التلقائي: وهو وسيلة تفريغ العدوان وإزاحته إلى مجال آخر عندما يكون الهدف الحقيقي لا يمكن مهاجمته.

- العنف المنظم: وهو أكثرهم انتشاراً في المجتمع، فهو وسيلة تلجأ إليها بعض الجماعات المتصارعة والمختلفة في أهدافها ومصالحها.
- العنف الفردي: وهو الموجه من فرد لفرد آخر ويظهر غالباً في مجالات الحياة اليومية،

والذين يرتكبون هذا النمط ينقسمون إلى ثلاث فئات، وهي:

أ- الفئة الأولى: وهم الذين أصبح العنف جزء من سلوكياتهم، لتحقيق غاياتهم، ويمكن أن يكون هؤلاء من ذوي الخلق المتسلط.

ب- الفئة الثانية: وهم الذين يستخدمون العنف لتوكيد الذات أمام أنفسهم والآخرين، وهو عبارة عن نوع من العرقة التعويضية بين تقييم الذات المنخفض وبين العنف.

ت- الفئة الثالثة: وهم الذين يتصفون بالشخصية العنيفة، ولا يعملون حساباً إلى لأنفسهم وحاجاتهم ومطالبهم دون مراعاة الآخرين.

- العنف الاجتماعي: وهو الذي تقوم به مجموعة من الأفراد رفضاً لوضع قائم ترمي المجموعة إلى مناهضته.
- العنف المشروع: وهو الذي يمارس وفق الشرعية القانونية والنظام، مثل: عنف الأمن عند القبض على المجرمين، وعنف الجندي أثناء القتال، والعنف المقبول عند التأديب والضبط.
- العنف غير المشروع: وهو الذي يخالف القانون والمعايير والنظم الاجتماعية، وقد يكون عنفاً بدنياً أو شفوياً، وقد يكون فردياً أو جماعياً.

وللعنف مستويات مختلفة ابتداءً بالعنف اللفظي الذي يتمثل في السب والتوبيخ، والعنف البدني الذي يتمثل في الضرب والتعدي على الآخرين، منتهياً بالعنف التنفيذي، الذي يتمثل في التفكير في القتل أو التعدي على ممتلكات الأخرين.

٢٠٥٠١ مفهوم العنف الأسري

يرى البعض أن مصطلح العنف العائلي يعني الإساءة البدنية والجسدية والنفسية التي يتعرض لها أحد أفراد الأسرة وخصوصاً التي تتعرض لها الزوجات من أزواجهن نتيجة للعزلة الاجتماعية والتهكم والسخرية والإهانة والحرمان الاقتصادي، في حين يرى البعض الآخر أن العنف العائلي هو محاولة التسلط وفرض السيطرة على أفراد العائلة، وبعث الخوف باستخدام العنف أو أي وسيلة أخرى من وسائل الإيذاء، حيث يمارس المعتدي سيطرته باستخدام العنف الجسدي أو الإيذاء المعنوي أو الجنسي أو الاقتصادي أو التهديد أو الإكراه أو إساءة معاملة الأطفال. في حين يفضل آخرون استخدام مصطلح العنف الأسري، للدلالة على مجموعة مختلفة من العلاقات القائمة على العنف التي تنشأ بين أفراد الأسرة الواحدة، بما في ذلك العنف ضد الزوجات والأطفال والمسنين، والأقرباء بشكل عام.

ونقصد بالعنف الأسري في هذا البحث العنف غير الشرعي، غير المقبول من وجهة نظر المشرع وأفراد المجتمع، سواءً أكان لفظياً أم بدنياً أم تنفيذياً، أم سالباً للحرية وهو ذلك النمط من العنف الذي يحدث داخل الأسرة سواء أكان من الآباء ضد الأبناء، أو ضد الزوجة، أو من الزوجة ضد الزوج، أو الأخوة...إلخ، وتحديداً هو كل عنف يقع في إطار العائلة، ومن أحد أفرادها بما له من سلطة أو ولاية أو علاقة بالمجني عليه.

٣٠٥٠١ مفهوم الآثار الاجتماعية

يرى البعض أن مفهوم الآثار الاجتماعية عبارة عن أفعال التدمير والتخريب وإلحاق الضرر والخسائر بأهداف وضحايا مختارة أو ظروف بيئية أو وسائل أو أدوات تكون آثارها ذات صفة أساسية بحيث يكون من شأنها تعديل أو تقييد أو تحديد سلوك الآخرين في موقف المساومة، التي تكون لها نتائج على النظام الاجتماعي في المجتمع.

ويرى البعض الآخر أن الآثار الاجتماعية للعنف الأسري هو كل قوة بدنية أو جسمية يمكن أن تحدث أضراراً بدنية أو جسمية تدخل في نطاق العنف بمعناه التقليدي. أما في بحثنا هذا فالآثار الاجتماعية للعنف الأسري هي الآثار المترتبة على العنف الأسري من الناحية الاجتماعية والاقتصادية والتنموية، ونمط العلاقات السائدة بين أفراد الأسرة والتصدع في كيان التماسك الاجتماعي.

٦٠١ مجالات البحث

هناك ثلاث مجالات رئيسية هي المجال المكاني، والبشري، والزماني، وعليه فإن مجالات هذا البحث تتمثل في الآتي:

المجال المكاني: تُعد مدينة حائل هي المجال المكاني لهذا البحث، فهي مدينة في شمال البلاد حيث يحدها من الشمال منطقتا الحدود الشمالية والجوف ومن الشرق منطقة القصيم ومن الجنوب منطقة المدينة المنورة ومن الغرب منطقتا تبوك والمدينة المنورة، حيث يبلغ عدد سكانها حوالي ٣١٢٨٧١ تقريباً، وتبلغ مساحتها حوالي ١٢٥,٠٠٠ ألف كيلو متر.

المجال البشري: اتجه التفكير إلى تحديد المجال البشري في القطاعات الحكومية ذات الصلة بالعنف الأسري في مدينة حائل، ليكون البحث أعمق وأشمل، وأيضاً ضباط الشرطة العاملين في مراكز الشرطة بمدينة حائل، والضباط العاملين في السجون، والمختصين الاجتماعيين والنفسيين في دور الرعاية والملاحظة الاجتماعية بمدين حائل، والاختصاصيين والعموميين والعاملين في المستشفيات الحكومية بمدينة حائل.

المجال الزماني: وهو عبارة عن فترة جمع البيانات الميدانية، والتي امتدت إلى أكثر من شهرين تقريباً من بداية شهر جمادى الآخر عام ١٤٣٥هـ إلى آخر شهر رجب لنفس العام.

٧٠١ مجتمع البحث

هو عبارة عن مجموع وحدات البحث التي نريد الحصول على بيانات منها أو عنها، وقد تكون وحدات إدارية، أو منشآت اقتصادية أو مؤسسات تعليمية أو أفراد..إلخ. ويقول البعض أنه عبارة عن وضع للحدود التي تبين معالم الظاهرة التي يراد دراستها وتفسيرها بطريقة علمية، وبعيداً عن التعريفات المختلفة لمجتمع البحث فإن المقصود بمجتمع البحث في الدراسات الاجتماعية هو جمع مفردات الظاهرة التي يدرسها الباحث.وبما أن هذا البحث يسعى لمعرفة الآثار الاجتماعية للعنف الأسري في المجتمع السعودي من خلال التعرف على أنماطه وأسبابه والفئات الأكثر عرضة له، فذلك يتطلب سؤال كل من له علاقة بالظاهرة والتعامل معها، وقد اختار الباحث العاملين في الأجهزة الحكومية في مدينة حائل، ممن لهم صلة بالعنف الأسري من الأطباء في المستشفيات والاختصاصيين

الاجتماعيين والنفسيين في جميع المؤسسات الحكومية، إضافة إلى ضباط الشرطة والسجون بمدينة حائل. وعليه فإن مجتمع البحث يتكون من جميع الأفراد العاملين في الأجهزة الحكومية ذات الصلة بالعنف الأسري.

٨٠١ الدراسات السابقة

عند الشروع في جمع المادة العلمية لهذه الدراسة، أمكن للباحث أن يتزود من مكتبة الملك فهد الوطنية في المملكة العربية السعودية بأكثر من ٥٠ عنواناً في اللغة العربية، حول موضوع العنف الأسري، نشرت كلها بعد عام ٢٠٠٠م باستثناء مادتين منها، نشرتا بتاريخ ١٩٩٨ و ١٩٩٩م، وهذا إن دل فإنه يدل على حداثة الاهتمام بالموضوع. وهذه العناوين عبارة عن مطبوعات وكتب ومقالات تحدثت عن العنف الأسري بشتى الطرق ، فهناك تعريفات تضع حدوداً وتعريفات أخرى أكثر توسعاً. وهناك تباين في الإحصائيات، وربما كان هناك تناقض في الإحصائيات بسبب التعريفات غير المحددة.

وتجدر الإشارة إلى ثلاث بحوث تأسيسية لموضوع العنف الأسري، صدرت عن مركز الدراسات والبحوث بجامعة الأمير نايف للعلوم الأمنية، وتصلح أن تكون مرجعاً للإعلاميين ومن سواهم من ذوي الاختصاص، وهذه البحوث الثلاثة حسب تاريخ صدورها هي:

١- العنف العائلي للدكتورمصطفى عمر التير، وصدر في الرياض عام ١٤١٨هـ.
٢- جرائم العنف وأساليب مواجهتها في الدول العربية، للفريق دكتور عباس أبو شامة عبدالمحمود، صادر في الرياض عام ١٤٢٥هـ.
٣- العنف الأسري في ظل العولمة للفريق دكتور عباس أبو شامة عبدالمحمود بالاشتراك مع اللواء دكتور محمد الأمين البشري، صادر في الرياض عام ١٤٢٦هـ.

وهناك دراسة أجريت ما بين عام ١٤٢٨ – ١٤٢٩هـ تحت عنوان "العنف الأسري المظاهر والأسباب والنتائج وطرق المواجهة"، بمركز رؤية للدراسات الاجتماعية بهدف معرفة أنماط العنف الأسري الشائعة، ودرجة انتشار كل نمط، وأسباب العنف، وما ينجم عنه من آثار سلبية، وطرحت الدراسة بعض الحلول التي تخفف من وطأته. وقد غطت الدراسة معظم مناطق المملكة بحيث تألف المبحوثون من فئات لكل منها خصائص متميزة لخدمة الدراسة منها ١٩٠٠ مفردة من المترددين والمترددات على مراكز الرعاية الصحية الأولية تم جمع البيانات منهم عن طريق الاستبيان، و ٥٠ مفردة من الخبراء والخبيرات عن طريق المقابلة، و ٩٠ مفردة من ضحايا العنف من الجنسين من مختلف الفئات العمرية ليصبح مجموع مفردات الدراسة ٢٠٤٠ مفردة.

أوضحت نتائج الدراسة أن معظم أنماط العنف الأسري الشائعة كالعنف اللفظي والبدني والنفسي والاجتماعي والاقتصادي والجنسي والصحي والحرمان والإهمال تنتشر في المجتمع السعودي. غير أن بعض تلك الأنماط تعد أكثر شيوعاً في المجتمع السعودي مقارنة بالمجتمعات الأخرى. لوحظ بهذا الصدد أن العنف اللفظي يأتي بالمكز الأول كأحد أنماط العنف الأسري، ويأتي العنف الاقتصادي بالمرتبة الثانية، وفي المركز الثالث العنف النفسي يليه العنف الاجتماعي ويأتي في المركز الخامس الإهمال والحرمان. أما العنف البدني (الجسدي) فإنه يأتي في المركز السادس يليه العنف الجنسي ثم العنف الصحي في المركز الثامن والأخير.

وقدمت الدراسة صوراً ونماذجً لكل نوم من أنواع العنف السابقة، مبينة أن الأفراد الأكثر ممارسة للعنف هم الأزواج ضد زوجاتهم. وفيما يتعلق بأسباب العنف الأسري فقد بينت الدراسة أنها عوامل دينية، واجتماعية، واقتصادية، ونفسية ووجدانية وأخيراً عوامل جنسية، وأن هذه العوامل تتباين أهميتها وترتيبها حسب مناطق

المملكة وعلى أساس ريفي أو حضري، فالعامل الاجتماعي كأحد أسباب العنف الأسري يكون شديد الحضور في المجتمعات الحضرية مقارنة بالمجتمعات الريفية مع التذكير أن العامل الاقتصادي يعد قاسماً مشتركاً في جميع المناطق. أما الآثار السلبية للعنف الأسري فقد كانت متباينة ولعل أهمها: طلب الزوجة الطلاق، والتسبب في أمراض نفسية، وتأخر الطلاب دراسياً، وتعاطي المخدرات، والانحراف الأخلاقي والسلوكي، وتمرد الأبناء على والديهم، وتغيب الزوج عن المنزل، وحدوث عاهات وإعاقات دائمة وأحياناً القتل بدافع الانتقام.

الفصل الثاني

العنف الأسري وأبعاده في المجتمع

١٠٢ ماهية العنف الأسري

٢٠٢ أنماط العنف الأسري

٣٠٢ أسباب العنف الأسري

٤٠٢ العنف الأسري في المجتمع العربي

٥٠٢ نظرة الإسلام إلى العنف

١٠٢ ماهية العنف الأسري

مما سبق عن مفهوم العنف الأسري في الفصل الأول، يمكننا استخلاص تعريفين للعنف الأسري، تعريف خاص يقتصر على حالات العدوان المؤدية إلى الأذى الجسدي، وتعريف عام يشمل كل معاملة سيئة يتعرض لها أفراد الأسرة.

أما العدوان المؤدي إلى الأذى البدني أو النفسي أو الجنسي من العنف الأسري فهذا متفق عليه، يبقى الخلاف في المعاملة العائلية السيئة، التي يميل بعض الدارسين إلى تصنيفها وفقاً للظروف المحيطة بها، فإذا كانت المعاملة على سبيل المصادفة تتكرر بشكل واضح، ولا ينطوي على إلحاق الأذى المتعمد بالآخرين، فهي عندئذ نمط من السلوك مختلف عن العنف الأسري.

إن القدر المعقول من الشدة في التعامل مع أفراد الأسرة بقصد التوجيه والتأديب، لا بأس به. والعقاب البسيط الذي لا تظهر معه مشاعر سلبية، فهو عقاب محمود لأنه من باب الرحمة بالمعاقَب لا من قبيل الكره والانتقام، خاصة إذا كان الشخص الذي يقع عليه العقاب يعلم لماذا يعاقب، ولعله وإن كان طفلاً يستطيع التمييز بين عقاب الانتقام والكره وعقاب الرحمة.

ومن طبيعة العلاقات الاجتماعية، أنها تتضمن بدرجة أو بأخرى بعض التعارض في التوجهات والرغبات بسبب الاختلافات الفردية، ويقع التنازع غالباً بين المتخالطين مثل أفراد الأسرة الواحدة وكما ذكر في القرآن الكريم "وإن كثيراً من الخلطاء ليبغي بعضهم على بعض إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحات وقليل ما هم" (٢٤) (سورة ص).

وجاء تعريف العنف الأسري في بعض وثائق الأمم المتحدة على أنه جميع أشكال إساءة المعاملة البدنية والنفسية والجنسية أو التهديد به، والقائمة على أساس الجنس التي ترتكب ضد أحد أفراد الأسرة من قبل فرد آخر في إطار العلاقات الشخصية أو الأسرية أو الذي يرتكبه الشخص بما له من سلطة أو ولاية أو مسؤولية في الأسرة أو بسبب ما يعتبر علاقة إعالة أو كفالة أو تبعية معيشية.

وجاء تعريف آخر بأنه الأفعال التي يقوم بها أفراد العائلة وتلحق ضرراً مادياً أو معنوياً أو كليهما بعضو آخر من نفس العائلة، ويعني هذا الضرب بأنواعه، وحبس الحرية، والحرمان من حاجات أساسية، والإرغام على القيام بفعل ضد الفرد، والطرد، والتسبب في كسور وجروح، والتسبب في إعاقة أو قتل.

وقد دخل في مفهوم العنف الأسري الضرر المعنوي الذي يستمر ويتكرر وينجم عنه أثر نفسي بالغ مع مرور الزمن، كالآثار المرضية النفسية التي تتعمق في حالة الأطفال، كما تقدموا في العمر، سيما أن الأطباء النفسيين يرون أن الأذى النفسي والعاطفي يستمر دون التئام فترة طويلة من الزمن، في حين أن الأذى الجسمي يمكن التئامه طبياً. وهكذا فإن العنف المعنوي، وإن كان يبدو أقل حدة، فإنه أشد خطورة بنتائجه غير المباشرة في إحداث الخلل والاهتزاز في نمط الشخصية على المدى الطويل.

ويدخل في العنف المعنوي معايشة العنف ووجود الأطفال في المكان الذي يحصل فيه العنف. وترى دراسة في اليونسكو أن رؤية الأطفال لوالديهم في أثناء العنف، يعوق نموهم العقلي والعاطفي في مرحلة مهمة من مراحل إنمائهم، وأن من التأثيرات المحتملة عليهم، ضعف الأداء المدرسي وقلة المهارة الاجتماعية والاكتئاب والإحساس بالقلق. وقد نمر على بعض أدبيات الحركات النسائية على بعض المواقف الطبيعية التي يعتبرونها عنف أسري،

حتى ليوصف كل موقف لا يعجب النساء من الرجال عنفاً، كأن يخرج من البيت ويغيب عنه بسبب قاهر، أو حين يستعرض قوته العضلية وإن كان لا يقصد إخافة الزوجة. والمرأة مهما علت شأنها واستقلت بشخصيتها فإنها لا تستغني عن عنفوان الرجل،

٢٠٢ أنماط العنف الأسري

القصد من تحليل مفهوم العنف الأسري وتوضيح أنماطه وأسبابه، هو تعزيز وعي المجتمع به للوقاية منه واتخاذ الوسائل المناسبة للحد منه، فقد يمارس البعض شكلاً من أشكال العنف دون معرفة منهم بذلك.

تتعدد أنماط العنف الأسري بتعدد الأطراف المكونة للعلاقات الأسرية، ولكن يتركز الاهتمام كثيراً على الطفل والمرأة بحسبان أن غالب العنف يقع عليهما.

١٠٢٠٢ إساءة معاملة الأطفال

وهي عبارة عن الأذى الجسدي أو العاطفي أو الإساءة الجنسية أو إهمال الطفل تحت سن معينة، يقوم الشخص المسؤول من رعايته تحت ظروف تهدد أو تضر بصحة الطفل وسعادته. ويدخل ضمن العنف الجنسي للأطفال مشاهدة الطفل للفيلم الجنسي أو الاستعراض أمامه، ومداعبة الأعضاء التناسلية للطفل عن طريق البالغ أو العكس، والفعل الجنسي المباشر مع الطفل والاغتصاب.

ويتفق أكثر الباحثين على أن العنف النفسي للأطفال هو امتناع عن تحقيق أي شيء من الآتي:

١- السلوك الإيجابي من الوالدين مثل العناق والابتسام.
٢- أي سلوك سلبي يحدث خلل في العلاقة بين الأب وابنه.
٣- أي سلوك أبوي يؤدي إلى تقلص المهارات الاجتماعية للأداء الجيد في الوسط غير العائلي.
٤- الإهمال البدني والعاطفي، فالبدني هو رفض العناية بالطفل والهجر وتركه بلا عناية أو تركه بمفرده في البيت أو طرده من البيت، أم الإهمال العاطفي فيتضمن الإساءة إلى الزوج أو الزوجة في وجود الأطفال والسماح للطفل بتعاطي المخدرات والكحوليات والفشل في تزويد الطفل بالرعاية النفسية مثل الثناء عليه والإطراء. وهناك الإهمال التربوي بالسماح للطفل بالتغيب عن المدرسة دون عذر وعدم إدراجه بالمدرسة عند السن الإلزامي للتعليم وعدم الانتباه لحاجاته التربوية الخاصة.

٢٠٢٠٢ العنف الموجه إلى المرأة

هو الإذاء الواقع على المرأة من قبل أحد أفراد الأسرة، وقد يتخذ الأذى شكلاً مادياً كالضرب أو القتل، أو شكلاً معنوياً يرتبط بالأذى النفسي أو العاطفي. ويتوسع البعض في تعريف العنف ضد المرأة لإطلاق وصف العنف على أفعال قد تكون مقبولة اجتماعياً بمعايير الثقافة السائدة في مجتمع معين مثل ختان البنات، أو تعدد الزوجات.

٣٠٢ أسباب العنف الأسري

ذكرنا سابقاً مفهوم العنف الأسري، وأنه مرتبط بطبيعة النفس البشرية، وأن الإنسان يولد وفي داخله نزعة العدوان، أم أن العدوان أمر مكتسب؟ وإذا كان العدوان أمر مكتسب فما طبيعة المواقف الاجتماعية التي تدفع إلى العنف؟

ويبدو أنه لا يوجد اتفاق بين العلماء على أسباب العنف، وما إذا كان غريزياً، أم وراثياً أم لأسباب أخري. وما هو متفق عليه هو أن نزعة العنف مشتركة بين البشر جميعاً، ويكون الفرق في السلوك العدواني بين الأشخاص والمناطق وداخل البلد الواحد واختلاف معدلات العنف باختلاف المناطق والثقافات، واختلافه باختلاف الظروف الاقتصادية والمهنية.

أولاً: أسباب ثقافية

تفسر بعض المدارس الاجتماعية السلوك الإجرامي على أساس وجود علاقة بين المحيط الاجتماعي للفرد وبين ارتكاب العنف. ومن الأدبيات المتميزة في هذا الصدد ما أشاد إليه العالمان الأمريكيان "ولفقانق وفيرنوكوتي" عن الثقافة الفرعية للعنف، من أن العنف يكون نتيجة ثقافة فرعية في منطقة معينة تختلف عن الثقافة العامة. وهذا معناه أن هناك ثقافة فرعية تنمو وتزدهر في حي من الأحياء أو منطقة من المناطق، بحيث تشجع هذه الثقافة الفرعية استعمال العنف، فينمو هذا متماشياً مع الثقافة السائدة، وتصبح جرائم العنف نمطاً ثقافياً متعارفاً ومقبولاً وسط هذه الثقافة في ذلك المجتمع المحلي المحدود.

وينظر إلى ختان الإناث المستشري في بعض الدول المسلمة، نوعاً من العنف الذي يمارس على الأطفال. ومن المظاهر المرتبطة بثقافات الشعوب أيضاً شيوع اعتقاد غريب في جنوب أفريقيا أن ممارسة الجنس مع الفتيات صغيرات السن يعالج الإيدز، وكان هذا الاعتقاد سبباً في انتشار حالات الاغتصاب وانتشار فيروس ومرض الإيدز. وتوجد في جمهورية صربيا، عادات تجعل صفع الرجل زوجته جزءاً من تقاليد الحياة الزوجية، بل إن ضرب الرجل المرأة من علامات الزواج الناجح. وكما نقل عن برنامج تلفزيوني صربي أنه أثناء مراسم الزواج يصفع الزوج عروسه على وجهها بين الحين والآخر. وتوافق والدة العروس على ذلك، وتقر العروس الخجول فيما تتطلع بحنان لوجه زوجها المقبل.

ويعلق كاتب الخبر أن العنف الأسري هو أكثر أنواع الانتهاكات شيوعاً في صربيا، حيث تعاني منه زوجة واحدة بين كل ثلاث زوجات بحسب استطلاعات الرأي لمنظمات غير حكومية. وقد تم تشديد القوانين، غير أن وسائل العقاب في المجتمع الأسري التقليدي لا تزال تمثل عقبات. وصرحت فسنا ستانويفيتش من مؤسسة "ضد العنف الأسري" الاستشارية لوسائل إعلام محلية" إن الصفع في صربيا لا ينظر إليه حتى الآن باعتباره ضرباً. ويعتقد قسم كبير من الرجال الذين لم تؤثر فيهم هزائم الأمة في التسعينيات خلال حروب البلقان وتهاوي القيم الأخلاقية أن على النساء المكوث في البيت والسهر على رعاية الأزواج والأبناء. يقول سائق تاكسي بيرا الذي رفض الكشف عن باقي اسمه " بالطبع الضرب مرفوض تماماً ولكن لا بأس في صفعة بين الحين والآخر. لم لا؟ عليها أن تعرف وضعها. واختلاف التقاليد والثقافات على هذا النحو، يجعل من الصعب وضع معايير عالمية موحدة للحكم على هذه المظاهر كما تحاول منظمات الأمم المتحدة أن تفعل شئ لأن ما يمكن تصنيفه على أنه سوء معاملة في المجتمع، يراه مجتمع آخر من صميم تقاليده وأعرافه الاجتماعية.

ثانياً: أسباب اجتماعية

من الممكن أن يوجد العنف الأسري في أي مجتمع أو بيئة، وهو موجود منذ القدم، وعن تفاوت درجاته وأنواعه. ومع تعقد الحياة اليومية، وتبدل القيم التقليدية التي تميزت بها الأسرة العربية، يفترض أن العنف لأسري يتغير نوعه ودرجته.

ففي السابق كان الأصل هو مواجهة مشكلات الحياة مواجهة جماعية عن طريق عائلة متماسكة، وظل المجتمع يحفظ لكل شخص في العائلة دوراً في مواجهة ظروف الحياة الصعبة. كانت هذه هي السمة العاملة حتى في المدن، حيث المناخ العاطفي أكثر دفئاً وحميمة. وفي الثقافة العربية تظل الأم أنموذجاً للعطاء غير المحدود، كذلك الأب، ومن مظاهر عنايتهما بالولد أنهما يتخليان عن اسمهما عندما ينجبان ولداً، فيصبح "أبا فلان" و" أم فلان ".

وفي بعض البلاد العربية مثل اليمن ظلت التقاليد والعادات تجرم ضرب المرأة، وتعد ذلك عيباً يوصم من يقترفه بالعار، ويقولون هناك " ما يضرب الحرمة إلا الحرمة مثلها". يرى باحث من جامعة صنعاء أن هذا قد حد كثيراً من الإيذاء الجسدي للنساء في اليمن، ومع ذلك فإن العنف الأسري قد يتخذ مظاهر أخرى مثل تشغيل الأطفال وتحقير النساء وشتمهن، وقيام السلطة العائلية على نوع من التمييز ضد النساء على معيار الجنس في المقام الأول.

وبحكم تغيير الأوضاع العائلية فإن العلاقات الاجتماعية بين أفراد الأسرة يصيبها التغير. ومن ذلك أن الأسر الحديثة تستغني عن الأسرة الممتدة وتتجه إلى نمط الأسرة صغيرة الحجم " النووية "، حيث تسود قيم الفرد والاستقلال حتى داخل البيت الواحد. وذلك ناتج لما اعترى وظيفة التنشئة الاجتماعية في النظام الأسري من تغيرات نشأت ظواهر سلبية للحضارة الحديثة. وأمام تحولات الحداثة الجارية في المجتمعات التقليدية، فإن بعض أنماط الحماية العشائرية قد اندثرت، وقد كانت المرأة أو البنت المعنفة تلجأ في السابق إلى كبير العشيرة أو القبيلة وتقول له: أنا دخيلتك أو أن طليبتك، فتصبح في جواره وحمايته.

ويمكن القول أن الطابع العام للأسرة العربية لا يزال هو طابع التعاون في مواجهة الحوادث الكبيرة مثل فقدان أحد أفراد الأسرة، فهناك نوع من المشاركة الاجتماعية وتبادل مشاعر المواساه وأعمال التكافل التي تساعد على تجاوز الضغوط الطارئة. ولكن توجد مؤشرات على أن أفراد الأسرة صاروا يواجهون في الغالب مشكلاتهم الشخصية بصورة فردية سواء كانت حقيقية أو متخيلة، وخاصة مشقات الحياة الناشئة عن غلاء المعيشة مع محاولة الحفاظ على مستوى معيشي معين. ولا شك أن طغيان المادة والروح الاستهلاكية مما يضع الأسرة في الضغوط اليومية، ومن ثم يحصل عدم التوافق الأسري والتأثير السلبي على العلاقات. وهكذا فإن تحول القيم المجتمعية والأسرية نحو الفردية والمادية والنزعات الاستهلاكية مما أضعف العلاقات الأسرية وأثر سلباً على قيم التضامن والتعاون فيها، وساهم في ظهور أنماط جديدة من السلوك الانحرافي لدى أفراد المجتمع.

ومن أسباب نشوء العنف ضعف الضبط الأسري وتخلي الأسرة عن دورها، ففي كل أسرة مسؤليات معينة وأدوار للرعاية والمسؤولية الوالدية، تمنح أفراد الأسرة أسباب الحماية والاستقرار. وقد تطرأ على الأسرة عوامل تؤدي إلى تراجع دورها إما بسبب المستوى الاجتماعي المنخفض أو أنانية الوالدين والتعلق الضعيف بالأسرة والمزاج الصعب لأحد أفراد الأسرة، أو تورط أحدهم وخاصة الوالدين في انحرافات مثل معاقرة الخمر أو إدمان المخدرات.

ثالثاً: الضغوط النفسية والانحراف

تعد الضغوط النفسية بسبب المشكلات المادية من أشد الضغوط وطأة وأكثرها أثراً، إذ تتعرض الأسرة لخسارة مالية أو فقدان العائل وظيفته، أو تبديده المال لانحراف شخصي وعدم تقدير، فيؤثر الوضع المالي على الانفعالات والسلوك والعلاقات. وقد يفسر انتشار العنف المنزلي إلى زيادة الضغوط النفسية بسبب اختلاف التنظيم الاجتماعي الناشئ عن الانتقال من الريف إلى المدن، ونشوء امتدادات من التجمعات العشوائية بسبب هذا النزوح.

إن الامتدادات العشوائية ومدن (الصفيح) التي صارت سمة للمدن العربية، تعج بالكثير من التناقضات الاجتماعية، فهي لذلك مرتع للفقر والعوز والزحام، مما يفضي إلى نتائج اجتماعية وخيمة. وإذا كان ازدياد معدلات الفقر سبباً في العنف، فإن الغنى الطاغي يمكن أن يكون سبباً، وكذا أوضاع الحياة العصرية حيث تتيسر أسباب الراحة والغذاء الجيد، فتكون هناك طاقة زائدة لدى المراهقين والشباب دون تصريف نافع من عمل أو رياضة بدنية، فتجد المجال للتصريف في أفعال عنيفة منها الاعتداء على الآخرين.

٤٠٢ العنف الأسري في المجتمع العربي

لم يحظى العنف الأسري بالاهتمام في المجتمع العربي إلا في السنوات الأخيرة وكما تبين من رصد الإصدارات العلمية والتناول الصحفي فقد بدأ ذلك الاهتمام بعد أعوام التسعينيات الماضية. وعلى الرغم من أن العنف معروف في كل المجتمعات العربية، فلا توجد الإحصائيات الدقيقة لحجم انتشاره، والسبب في ذلك يرجع إلى حداثة الاهتمام به، وإن الإحصاء الصحفي عادة ما يكون محاطاً بالسرية، ناهيك عما يكتنف موضوع العنف من الميل إلى التستر والرغبة في عدم الإفشاء أحياناً على اعتبار أن الخلافات الأسرية وخباياها الحميمة لا ينبغي "في نظر البعض" أن تفشى أو مخافة التعرض للمزيد من العنف بعد التشهير وإعلانه.

لكل ما سبق، يصبح تقدير مدى انتشار العنف الأسري وشيوعه، مما هو موضوع تساؤل بين الباحثين، فمنهم من يصف وجوده بأنه مجرد حالات فردية ومنهم من يصفه بالظاهرة الاجتماعية، في حين آخرون يصفونه أنه مشكلة اجتماعية. ويختلف الناس في قياس حجم المشكلة في مجتمعاتنا العربية قياساً إلى المجتمعات الأخرى، فمن قائل بأنه أعلى في المجتمعات الغربية، وآخر بأنه أقل أو متساوي معه، هذا التفاوت أمر لافت في الأدبيات العلمية والإعلامية عن العنف الأسري بشكل عام.

ففي بعض المجتمعات ينظر إلى الزواج المبكر على أنه انتهاك لحقوق المرأة وشكل من أشكال العنف الأسري الذي يمنع الفتيات من حقهن في النمو والتنشئة، باعتبار أن الزواج يقترن بالإنجاب، وأن أمومة المراهقات مسألة خطيرة، فكلما صغر عمر الأم يكون مرتبطاً بازدياد مخاطر المرض، ووفاة الأم والطفل، وتعرضها لمخاطر الإجهاض واكتئاب ما بعد الولادو وفقر الدم.

ونقلاً عن موقع محيط في ٣ مارس ٢٠٠٩م تصريح للدكتور يوسف العثيمين وزير الشؤون الاجتماعية في المملكة العربية السعودية تحت عنوان "العنف الأسري لا يصل مستوى الظاهرة بل هو مشكلة اجتماعية"، هذا نصه: أفاد وزير الشؤون الاجتماعية بأن العنف الأسري في المملكة مشكلة لم تصل إلى مستوى الظاهرة، وكل ما هناك حالات محدودة لا تتجاوز ١٢٠ حالة حسب المعلومات التي لدينا، ونحن نسير بقناعة أن الوقاية خير من العلاج ولابد من التوعية في المسجد والمدرسة والإعلام، وأن هذه التوعية ستساهم في تناقص الأعداد مع مرور الوقت. ووفقاً لما ورد بجريدة عكاظ أوضح العثيمين أن خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز ومجلس الوزراء وافقوا على عدد من القرارات للحماية الاجتماعية منها افتتاح مجموعة من دور الحماية والإعداد للاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية وعقد ورش عمل بمشاركة وزارو الإعلام والوزارات المسؤولة مثل الصحة والتربية والتعليم وكل ذلك سيؤدي لانطلاقة سريعة وواضحة تجاه هذه المشكلة.

وقال وزير الشؤون الاجتماعية: "إن الوزارة تعطي المجال لبرنامج الأمان الأسري والجمعيات الخيرية لممارسة دورها في مكافحة العنف الأسري وحماية الأطفال رغم أن الوزارة هي المسؤولة والمباشر عن هذه القضية،

وتملك كل الصلاحيات من خلال دور الحماية وأجهزتها لمساعدة المعذبين والمعنفين عبر الآليات المتبعة في مثل هذه الحالات".

وفي تحقيق صادر عن مجلة الرابطة في عددها ٥١٥ جمادى الآخر ١٤٣٠هـ، تحدث الشيخ الدكتور عبدالمحسن العبيكان المستشار بوزارة العدل وعضو مجلس الشورى السعودي مؤكداً وجود العنف الأسري، إلا أنه استدرك بالقول إن الأمر ربما أخذ أكبر من حقه، وأنه تعرض للتضخيم والتهزيل، ويقول: لا أعتقد أن الموضوع وصل إلى حد أن يصبح ظاهرة، وعندما نريد أن نحكم على مثل هذا الأمر أرى أنه لا بد أن تتوفر لنا دراسات علمية نبني عليها أحكامنا وتصوراتنا.

ويمضي الشيخ العبيكان قائلاً: " رغم أن هناك كثيراً من حالات العنف الأسري التي شاهدناها على شاشات الفضائيات أو على صدر الصحف اليومية، إضافة إلى ما أعلمه بحكم عملي في وزارة العدل بالمملكة العربية السعودية، إلا أنني أرى أن مجتمعاتنا الإسلامية بخير، ولا ينبغي أن نعمم حكماً على المجتمع كله بتصرفات فردية ترتكبها قلة من الناس. نحن أمة لا يزال بها الخير وسيظل إلى يوم القيامة. المسلمون بخير وغالبية الأسر السعودية تتبع نهج دينها ونبيها ويتعامل أفرادها بما يرضي الله ورسوله".

ومن وجهة نظر مغايرة في التحقيق الصحفي المشار إليه أكدت الجوهرة العنقري نائبة رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان ورئيسة لجنة الأسرة بالجمعية وجود العنف الأسري في المجتمعات العربية والإسلامية بدرجة كبيرة، رغم محاولات إنكاره والتستر على ممارسيه، وتضيف العنقري: أشعر بالدهشة والفجيعة إزاء الحد الذي وصل إليه العنف في مجتمعنا. من واقع عملي في جمعية حقوق الإنسان واتتني الفرصة للاطلاع على معلومات مؤكدة تبين النسب العالية للعنف داخل الأسرة. وبرغم قلة وجود إحصائيات دقيقة لدينا حول الظاهرة، إلا أنني أؤكد من خلال الحالات التي استطاعت الوصول إلينا من مختلف مناطق المملكة على الحجم المرعب لهذه الظاهرة.

إن هذا التباين في وجهات النظر في حد ذاته مؤشر على الغموض القائم في إدراك عدد من المهتمين والعاملين بالقضية. وفي دراسة الدكتور عباس أبو شامة من جامعة نايف للعلوم الأمنية يرى أن جرائم العنف وإن زادت في الدول العربية، فهي تبقى ظاهرة غير مقلقة، ويرجع ذلك إلى طبيعة المجتمع العربي الذي تسوده وسائل الضبط الاجتماعي والترابط القبلي، وتظل وسائل الضبط هذه تحافظ بدرجة كبيرة على منع الجرائم عامة وجرائم العنف، كما أن الوصمة الاجتماعية التي تلحق بمرتكبي الجرائم في العالم العربي هي أقوى من تلك المجتمعات المفككة أسرياً وقبلياً واجتماعياً.

وفي دراسة أخرى أشارت الإحصائيات الجنائية في سبع دول عربية إلى تراجع أرقام جرائم العنف الأسري المبلغة، وذلك في الفترة من سنة ١٩٩٨م إلى ٢٠٠٢م إذ انخفض الإجمالي من (٦٢١١٩) جريمة إلى (٣٨٦٧) جريمة، أي بنسة (٣٨%). شملت الدراسة كلاً من مصر ولبنان والأردن وعمان واليمن وسوريا والكويت، أما الجرائم المبلغة التي تم حصرها فهي، قتل الزوج، وقتل الزوجة، وضرب الزوجة مع تسبب الأذى، والتعدي على الأطفال مع تسبب الأذى، وجرائم عنف أخرى داخل الأسرة.

أشار إلى هذا أيضاً الدكتور مصطفى التير بقوله: "قد يتبادر إلى الذهن المرء الذي يتابع أخبار أفعال العنف العائلي وتطور معدلاته على مر السنين، أن هذه ظاهرة حديثة وقد تكون من بين الظواهر التي تصاحب حالات التغير الاجتماعي وخصوصاً الموصوف بالتحديث. فكلما خطا المجتمع خطوة إلى الأمام على مسار التحديث، ارتفعت

معدلات بعض الظواهر الاجتماعية السلبية ومن بينها العنف العائلي. لكن الأنماط السلوكية المندرجة تحت هذه الظواهر عرفتها المجتمعات البشرية منذ أقدم العصور، إلا أن الجديد في الأمر هو ارتفاع وانتشار الأنشطة التي تهدف إلى تعريفها وقياسها والتعامل معها على مستوى المؤسسات الرسمية والإعلان عنها.

ولا شك أن الاهتمام يتصاعد بالظاهرة في الوطن العربي، ويتمثل ذلك في قيام جمعيات للرعاية الأسرية، وإقامة الملتقيات العلمية والدعوة إلى تعديل القوانين، وإعداد البرامج التوعوية وغيرها. وقد يرى البعض أن هذا الاهتمام مبالغ فيه وليس له ما يبرره في الواقع، بل هو مجرد تأثر بالاهتمام العالمي بحقوق الإنسان، ومصادقة معظم الدول العربية على النصوص الدولية الخاصة بها، وانتشار مفاهيم العولمة.

ويشبه هذا ما دار في الولايات المتحدة الأمريكية عندما عبرت بعض الجماعات عن معارضتها لما رأت من مغالاه في الاهتمام بالعنف العائلي. فقد أوردت دراسة بعنوان " العنف الأسري في أمريكا" صادرة عن " التحالف الأمريكي للآباء والأطفال" أن الإعلام الأمريكي يبالغ في الاهتمام بهذا الموضوع، حتى أنه يصور العنف الأسري كأنه وباء. وتستدرك الدراسة بقولها: صحيح أن مشكلة العنف الأسري معدلاتها كبيرة وكذلك الإساءة إلى الأطفال، وأنها تتسبب في الأذى الجسيم وإيقاع الجروح بأكثر مما تفعله حوادث الطرق في أمريكا، ولكن ذلك كله ينبغي ألا يبرر الهستريا التي أصابت المجموعات المتبنية للقضية بحماسة تفوق التصور.

وترى الدراسة أن القضية أخذت بعداً سياسياً وطلبياً على أيدي الجمعيات النسائية والناشطات في المجال الاجتماعي اللائي أعطين المشكلة أكبر من حجمها الحقيقي. يقول المعترضون على الحملات العامة الموجهة للحد من العنف الأسري إذا كانت نسبة معينة هي المعنية بارتكاب العنف، فلما يشغلون المجتمع كله بهذا الموضوع؟

ومهما يكن، فإن مشكلة العنف الأسري دخلت في اهتمامات الجهات الرسمية والشعبية في العالم العربي. ويدلنا ذلك ظهور توجهات مختلفة قانونية وسياسية وإدارية وصحية للوقاية والعلاج.

٥٠٢ نظرة الإسلام إلى العنف

حث الإسلام عل نبذ العنف داخل الأسرة بكافة أشكاله. والآيات والأحاديث في ذلك كثيرة، ومنها: قال تعالى "قولٌ معروفٌ ومغفرةٌ خيرٌ من صدقة يتبعها أذى والله غني حليم" (٢٦٣ البقرة)، وقال تعالى "... ولو كنت فظاً غليظ القلب لانفضوا من حولك..." _ ١٥٩ آل عمران، وقال تعالى "وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحساناً إما يبلغن عندك الكبر أحدهما أو كلاهما فلا تقل لهما أف ولا تنهرهما وقل لهما قولاً كريما" (٢٣ الإسراء).

هذه الآيات تورد بوضوح موقف الإسلام الرافض للعنف الأسري بكافة أشكاله، المادية، والمعنوية، والإسلام حينما شرع قوانينه وأحكامه شرعها للمؤمنين حتى يطبقوها على أنفسهم وعلى من يتحملون مسؤوليتهم، وإذا حدث أي خلل في التطبيق فهذا يعود للمسلمين وليس للإسلام، فما موقف الإسلام من العنف بين أفراد الأسرة.

ينفرد الإسلام في نظرته للأسرة عن غيره من الديانات والشرائع والقوانين، فلا عجب أن يهتم الإسلام بالأسرة اهتماماً عظيماً، وشرع لها من النظم والقواعد ما يؤمن لها الحياة الكريمة المستقرة، بل للحياة الإنسانيةجمعاء، كيف لا "والأسرة هي اللبنة الأولى في بناء المجتمع السليم، ولقد وضع الإسلام من الأحكام والنظم والقواعد والتعاليم ما يضمن تنظيم حياة الأسرة ويبنيها على أسس إنسانية كريمة عادلة ومستقرة، وتعاليم أخلاقية ومبادئ أساس التعاون والبر والعدل والرحمة.

نعم وانحرفت البشرية عبر العصور في معظمها عن عدالة السماء وأوقعت كثيراً من الظلم على مجتمعاتها هنا وهناك، وكان من أبشع الظلم هو العنف الاجتماعي أو الأسري الذي نسف معاني المودة والسكينة والمحبة والرحمة داخل الأسرة الواحدة خلال ما أراد الله عز وجل: (ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجا لتسكنوا إليها وجعل بينكم مودة ورحمة إن في ذلك لآيات لقوم يتفكرون). فألحق الأذى بالحياة الزوجية والأسرية وبخاصة الأطفال. وصار هذا العنف الأسري ظاهرة بين سرية وعلنية، والعلني قليل أمام مالا يعلم وما يجري خفية تحت ستار العادات والتقاليد والأعراف والقوانين وكل ذلك خلافاً للتوجيه الإسلامي والتشريع الإلهي والنور الرباني والعقل المستنير الإنساني.

لقد صارت كثير من النساء والأطفال وقليل من الرجال يعيشون أجواء من القهر والعنف والإرهاب الأسري الذي يمارس تحت جنح الظلام وبعيداً عن أعين الناس وسمع وبصر ورعاية المسؤولين في المجتمع في كل من مواقعهم. والأدهى والأمر أن يمارس من أرباب هذه الأسر الذين استأمنهم الله تعالى عليهم حماية ورعاية وعناية ومودة ورحمة وأمنا. وضاع الحال أبعد من ذلك حينما جنحت بعض القوانين والأنظمة في جوانب عديدة عن العدل الإلهي، والفهم المنصف، ورحمة الإنسان لأخيه الإنسان بسبب هذا الفتور أو ذلك الاضطراب أو التجاهل في بعض الأنظمة والقوانين والقضاء لحقيقة رحمة الله بالعباد وأمر الله بهذه الرحمة بينهم، من هنا أصاب هذا الخسف والظلم سكون هذه الأسر وعصف باستقرارها وزرع فيها البغضاء ومشاعر الضياع وفقدان معنى الحياة.

والأبشع من هذا وذاك محاولة ربط هذا العنف وهذه العدوانية وكأنها من الدين أو الرجولة أو مسؤولية الزوج أو من التربية أو من العادات والتقاليد والأعراف الاجتماعية الأساسية والمهمة، ولكن الحقيقة الواحدة والقول الواحد أن كل هذا براء من ادعاءاتهم الظالمة فوق ممارساتهم للظلم. لقد طمسوا ملامح ومعاني ابتسامة الحياة عن وجه المرأة المستضعفة ووجه الطفل البريء وانشئوا كل تعابير اليأس من هذه الحياة وتمنى الخروج منها والفرار عنها.

ومن هنا كان اللجوء إلى مسالك شتى ومزالق مختلفة كثيراً ما ينجم عنها الانحراف بأنواعه وألوانه ثم ليقع مسلسل الظلم الرهيب مرة ومرات أخرى تحت شعار وقانون ردع المنحرفين. وهكذا فإذا المجتمع في واقع غير قليل وإن لم يظهر بجلاء ووضوح يعيش بركاناً اجتماعياً مأساوياً يدمر ذاته بذاته.

واسمحوا لي أن أبدأ بتعريف العنف كما أفهمه أقول:

(هو كل فعل أو قول أو همس أو إشارة أو حركة أو صمت يعكس أية نسبة من الأذى مهما تدنت أكان جسدياً أم معنوياً أو مادياً أو نفسياً ... وأن ذلك يعد من الاعتداء).

قال تعالى :(ولا تعتدوا إن الله لا يحب المعتدين).

وقال تعالى :(ويلٌ لكل همزة لمزة).

وقال تعالى :(ولا يغتب بعضكم بعضا).

وقال عليه الصلاة والسلام :(وإن الرجل ليقول الكلمة لا يلقي لها بالاً فيهوي بها في نار جهنم سبعين خريفا).

ولقد حرصت الرسالات السماوية وحرص الإسلام بكل دقة ووضوح وحسم حول العلاقة الإنسانية بين بني البشر كيف تكون وبخاصة بين الرجل والمرأة والأطفال وأنها علاقة الروح الواحدة والجسد الواحد والمصلحة الواحدة

من أجل حياة فاضلة سعيدة كريمة ملؤها المحبة والأمن والسلام. ثم ما يعكسه هذا على الأطفال سلباً أو إيجاباً فهي حلقات متصلة.

ولقد أوردت العديد من الدراسات العلمية والاستطلاعات الاجتماعية نسباً راجحة حول العنف ضد المرأة وضد الرجل كذلك، ولكن المرأة على الدوام هي التي كانت ولا تزال حصتها حصة الأسد في هذا العنف. ثم الأطفال الذين يقع عليهم أكثر من شكل من أشكال العنف فمنه غير المباشر وهو كل عنف يقع في الأسرة على غيرهم وبخاصة الأم هو عنف يصيب مشاعرهم وقلوبهم وأفكارهم وسلوكهم هذا بالإضافة إلى ما يصيبهم مباشرة من الآباء وكذلك من الأمهات وهذه جريمة عظيمة لأنها خيانة من الوالدين أو أحدهما لهذه الأمانة وهي الأولاد كذلك ما يلحق بالأطفال من عنف المجتمع بشتى أشكاله وأنواعه وتفاوت مخاطره وآثاره وأن ما يلحق المرأة من عنف يلحق بالأطفال وهذه بعض الإحصاءات:

في الولايات المتحدة الأمريكية كانت النسبة كآلاتي:-

- (٩٥%) ضد الزوجات (الإناث).
- (٥%) ضد الأزواج (الذكور).

ومثل ذلك أو قريب منه جداً في أوروبا.

أما في مجتمعات العالم الثالث ومنها الأردن فقد كانت النسبة كآلاتي:

- (٩٧%) ضد الزوجات (الإناث).
- (٣%) ضد الأزواج (الذكور).

وكذلك جولات الإصلاح ذات البين وبالذات بين الأزواج والذي لايكاد يمر يوم بالفعل إلا ولنا في ذلك مشاركة ما. وورد في بعض استبيانات سابقة النتائج التالية:

- أن نسبة عنف الرجال تجاه زوجاتهم جسدياً بضرب مبرح + نفسياً حوالي (٥%).
- وأن نسبة عنف الرجال تجاه زوجاتهم جسديا بضرب خفيف + نفسيا حوالي (١٠%).
- وأن نسبة عنف الرجال تجاه زوجاتهم نفسياً بالكلام القاسي حوالي (٢٠%).
- وأن نسبة عنف الرجال تجاه زوجاتهم نفسياً بالإهمال حوالي (١٥%).

ولقد أثبتت تفاصيل الدراسات أثر وخطورة هذا العنف على الأمهات بالنسبة للأطفال مادياً ومعنوياً وجسدياً ونفسياً وأثره على مستقبل حياتهم وصحتهم وتعليمهم وأخلاقهم وسلوكهم. وهذا يعني أن نسبة (٥٠%) من الأسر تعاني من عنف واضح متفاوت، وأن (٥٠%) مستورة الحال والله أعلم بالحال. فانظر ماذا يعني ذلك بالنسبة للأطفال في المقابل.

والذي فاجأني أن معظم المشاكل ناتجة في عمقها عن سوء التعامل الزوجي أي الجهل بالثقافة الزوجية الدينية والأدبية والأنانية الجنسية تصل إلى أكثر من (٦٠%) من المشاكل، وأن (٤٠%) ناتج عن فرق مستوى الوعي والفهم والمزاج والظن. وما يعكسه ذلك حتما من عنف على الأطفال. ولعلي أوصي بمجموعة من التوصيات في هذا الشأن تخفف من هذه الظاهرة الظالمة المستورة طبقاً للواقع ومعالجة لأصل المشكلة فيما أعتقد. وعلاقته بعد ذلك على راحة الأطفال وسعادتهم .

أولا : في الحقل الاجتماعي قبل الزواج

- أن تكون هناك كفاءة متناسبة بين الخطيبين وبخاصة الثقافة والوعي والمؤهل والصحة والعمر.
- أن يكون الزواج قائماً مسبقاً على محبة بين الخطيبين وليس برغبة الأهل فقط .
- أن يسبق الزواج ثقافة جنسية كافية بأبعادها وأخلاقها.
- الفحص الطبي قبل الزواج.
- أن يسبق الزواج توعية كافية بحقوق الزوجين وعمق العلاقة السامية بينهما، وحقوق أطفالهم عليهم بعد ذلك.

ثانيا : توصية لولي الأمر

أن يجوز له تقرير منع الضرب للزوجات في غياب الوعي الأسري الكافي وغيب الورع والتقوى بين الزوجين غالباً وليس هذا منعاً أو رفضاً أو اعتراضاً على ما جاء في الآية الكريمة وإنما لضرورة ما عليه المجتمع وتزول الضرورة بزوال العلة. كذلك منع ضرب الأطفال لأنه محرم شرعاً وتحريم كل ما من شأنه أن يسيء إليهم أو يؤذي أجسادهم أو مشاعرهم وترويعهم وتجويعهم وتشريدهم وجرحهم وحبسهم وتعذيبهم واغتصابهم.

ثالثا : على صعيد الأمن

دعم جهاز حماية الأسرة مادياً وقانونياً وتفعيل دوره وتوسيع صلاحياته بخصوص المرأة والطفل وحمايتهما من كل أشكال العنف.

رابعا : على الصعيد الشعبي

تشكيل لجان لحماية الأسرة في كل حي لتسهيل سرعة وسهولة الاتصال ورفع الحرج المعروف بالذهاب لمراكز الأمن، بسبب بعض العادات والتقاليد حتى تلعب دوراً فاعلاً في أمن واستقرار الأسرة أطفالاً ونساءً.

خامسا : على صعيد القضاء

التفريق السريع بين الزوجين في حال عدم إمكانية الإصلاح ونشوء قضية الشقاق والنزاع، وإنجاز طلب الزوجة بسرعة انفصالها عن زوجها بسلطة القاضي، وذلك بخلعها نفسها مع تخفيف أسباب التعجيز لهذا الخلع لإنجازه بسهولة حماية للأسرة من مخاطر بعض الأزواج السفهاء وخطر أذاهم على الزوجة والأطفال حينما لا يجدي الإصلاح.

سادساً : على الصعيد الإعلامي

توعية الجمهور بقضية العنف، ودعوة الناس من أقارب وجيران بالإبلاغ عن قضايا العنف مستورة لإجراءات وقائية قبل فوات الأوان أكانت على الأمهات أو الزوجات أو الأطفال.

سابعاً : تشديد العقوبة

وذلك على مرتكبي جرائم الشرف، فهي لا دينية ولا إنسانية، والتوعية في ذلك ولخطورتها على الأسرة والأطفال والأنظمة والعنف الخطير الذي تشكله.

ثامناً : إيقاف عادة الجلو

الإجراء القسري الظالم لقوله تعالى :(ولا تزر وازرة وزر أخرى)، مأساوياً على الأسر والأطفال فهم يتعرضوا لظلم ونوع من العنف الذي يسيء لحياتهم في مناحيها المختلفة.

أما عن دور العلماء

بالنسبة للعلماء: وهم المفكرون والمشرعون أكان بشرع الله إليهم بالقانون الوضعي، أم القضاة شرعيون أم نظاميون، فإن دورهم يتمثل بشكل رئيسي في أحكام معاني ومقاصد الشرع الحكيم وأعمال العقل الراقي العادل السليم في إنجاز القوانين والأنظمة والتشريعات والتعليمات التي من شأنها أن تنصف المرأة والطفل لنرقى بحياتهم التي هي ميزان الحياة في كل أبعادها وأحوالها، وأن يتجنبوا الخضوع النفسي لأية أسباب ذاتية أو تأثيرات جانبية أو عادات أو مفاهيم سلبية، حتى يعود النصاب بالحق إلى أهله في أدق حلقات الحياة الإنسانية والمصير البشري، وأن يعلموا (أن الذكر والأنثى، والرجل والمرأة، والأطفال) هم شيء واحد، وإطار واحد وجوهر واحد. وهذا يعني أن عليهم أولاً إعادة النظر بهذه القوانين والأنظمة والتشريعات والتعليمات وبحثها من جديد بتلك الروح التي ذكرت، وبذلك العمق الذي أشرت، ثم التوقف عن إضافات جديدة إلا على هذه القاعدة وهذا الأساس.

ولعل ذلك يتطلب تشكيل لجان حيادية على أعلى المستويات التخصصية في ذلك، وإنشاء ندوة دائمة الانعقاد بأمانة تتابع إنجازاتها تستمر لمدة ما لا تزيد على سنة واحدة لتصل أخيراً إلى الغاية المنشودة ووضع كل المقترحات الشاملة لذلك، ثم تعميقها على شكل حلقات بحث ومؤتمرات في العالمين العربي والإسلامي على مدار سنة أخرى وحتى تكون السنة الثالثة ثمرة نقطفها بعد كل تلك الجهود المباركة ونحن نتطلع إلى غد أفضل بالنسبة لأسرة عربية سعيدة بأطفالها.

أما بالنسبة لدور الأئمة والوعاظ والخطباء : فأعتقد أن رسالتهم واضحة لا لبس فيها فهذا قوله عليه الصلاة والسلام: (العلماء ورثة الأنبياء).

فهم المقصود الشامل لمعنى الدعوة إلى الهداية والطريق المستقيم لسعادة الدنيا والآخرة، هي الدعوة لمجتمع إنساني آمن مستقر، هي الدعوة للأخوة والمحبة، هي الدعوة للتعاون على البر والتقوى، هي الدعوة للسلوك الأمثل في علاقة الإنسان بأخيه الإنسان بصفة عامة، وعلاقة الزوجين والأطفال خاصة، ولأن صلاح الكليات لا يكون إلا بصلاح الجزئيات، ولأن العلاقة بين الجزئيات والكليات علاقة جدلية وثابتة ومتكاملة لا تقبل التجاهل أو الإهمال أو الاضطراب، ولأن القاعدة والأصل هما أساس أي بناء شامل يقوم بقيامه ويسقط بسقوطه ويضعف بضعفه، وهذا ما يترك بصماته على أطفالنا حتما.

على الدعاة بكل أسمائهم ومسمياتهم أن يعلموا هذه الحقيقة والمكانة الخطيرة التي يتبوءونها ويقفون على سدتها وهم المسؤولون عنها أمام الله وعباده، عليهم أن ينهضوا بهذه المسؤولية بكل أمانة وصدق ووضوح وثبات، وأن يزيلوا ما علق من شوائب في أذهان الناس وقلوبهم من مفاهيم ومعاني مخالفة لرسالات السماء واحترام عقل الإنسان الذي خلقه الله نعمة لسعادة هذا الإنسان ذكراً وأنثى، كباراً وأطفالاً.

إننا نرفض هذه المهاترات التي تدعو لوضع الحواجز بين الرجل والمرأة، والتي هددت وتهدد حياة الأسرة وأطفالها وبالتالي حياة المجتمع في كل أماكن وجوده وتهدد استقراره، كفانا نزاعاً في غير موضوعه، وخلافاً لا يجوز أن ينشأ أصلاً وصراعاً لا يكسب منه أحد، وأين المصير دوماً أمام مثل هذه الصراعات الاجتماعية الظالمة

سوى الضياع لفلذات الأكباد ولشركاء وشقائق مسيرة الحياة، لا بل أنها التعاسة التي ما بعدها تعاسة، وسوء العاقبة التي ما بعدها سوء عاقبة، إنه نداء لكل المعنيين بهذا الشأن والمجال، من أجل أسرة سعيدة وأطفال سعداء ومجتمع سعيد.

(كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته)

الفصل الثالث

علاقة العنف الأسري بمتغيرات المجتمع

١٠٣ حول مقياس العنف الأسري.

٢٠٣ العنف الأسري والمتغيرات الاجتماعية

١- سن الضحية
٢- الموقع في العائلة
٣- مستوى التعليم
٤- المهنة
٥- نمط الإقامة
٦- نمط السكن
٧- الدخل
٨- صورة المعتدي

العنف الأسري هو المتغير التابع في هذه الدراسة. وقد جرت العادة في مثل هذا النوع من الدراسات (الأمبيرية) أن يوجه الباحث نظره نحو عدد من المتغيرات التي يرى أن لها علاقة بالمتغير التابع، لا يعني هذا بالضرورة أن هذه المتغيرات هي السبب وأن المتغير التابع هو النتيجة، فإثبات هذا النوع من العلاقات من الأمور الصعبة. وقد يكون من الأنسب الاهتمام بالمتغيرات التي تبدو أنها حاضرة أثناء حدوث الظاهرة، وقد لا يكون الحضور في حد ذاته مهماً، فأهميته تحدد على ضوء درجة ارتباطه بالظاهرة، أو قوة العلاقة بين المتغيرين المعنيين بالأمر وعليه فإن عدداً من المتغيرات تم التفكير فيها، وضمنت في استمارة جمع البيانات أغلب هذه المتغيرات ورد ذكرها ضمن الإطار النظري، وهي نوعان: يتألف النوع الأول من هذه المتغيرات من تلك المتعلقة بالخلفية، ويأتي ذكرها في معظم هذا اللون من الدراسات مثل الجنس والسن ومستوى التعليم وطبيعة العمل والدخل وطبيعة الإقامة والسكن...إلخ. وأما النوع الثاني فيتألف من المتغيرات التي ترتبط بطبيعة الدراسة مثل طبيعة ردود الأفعال على العنف، وطبيعة العلاقات التي تربط ما بين الضحية والمعتدي، وتأثر الحاضرين بفعل العنف، وطبيعة علاقة الضحية بأعضاء الأسرة الأصلية...إلخ. وسنستعرض في الصفحات التالية العلاقات بين بعض المتغيرات والعنف.

١٠٣ حول مقياس العنف الأسري

قد يقاس العنف الأسري على ضوء حدث أو فعل بعينه. وقد فعل هذا باحثون كثيرون من بين الذين اهتموا بدراسة العنف الأسري. إلا أن الأفعال التي يمكن أن تصنف كأفعال للعنف الأسري كثيرة ومتنوعة إلا أن درجة قوتها مقاسة بكمية التأثير السالب على الضحية ليست واحدة. فأثر بعض هذه الأفعال محدود من حيث كمية الضرر الذي يلحقه بالضحية، أو الزمن الذي يبقى خلاله الضرر حياً في ذهن الضحية وفي ذهن الآخرين الذين لهم علاقة بها.

فتأثير الضرب الخفيف يختلف كثيراً عن تأثير الضرب الذي يتسبب في عاهة دائمة أو القتل مثلاً. لكل ما تقدم فكرنا في تطوير مقياس للعنف يأخذ في الحسبان تنوع أفعال العنف، ودرجة تكرارها.

يتألف المقياس في صورته التراكمية من ست وحدات عبارة عن أفعال العنف التي يمكن أن يتعرض لها الفرد في محيط الأسرة، ولأن الفعل قد يحدث مرة واحدة، وقد يتكرر حدوثه، فقد أضيفت لكل فعل مجموعة من التكرارات تدرجت قيمها من صفر إلى خمس درجات جمعت القيم لكل ضحية على حدة، وتوضح الأرقام الواردة في الجدول رقم (١) الكيفية التي توزع أعضاء العينة على ضوئها من حيث كمية العنف التي تعرضوا لها. حظيت الفئة الدنيا لكمية العنف والتي قيمتها العليا خمس درجات فقط بحوالي خُمس أعضاء العينة. صنف في الفئة التي جاءت بعدها حوال ربع العينة، كما أن حوالي ثلاثة أرباع العينة انحصرت في الفئات الثلاثة الأولى، ثم صنفت درجات الميزان إلى ضعيف، وهي المقابلة للقيم من ١ إلى ٨، ومتوسط للقيم من ٩ إلى ١٤، وعادل للقيم من ١٥ إلى ٢٧. وهذا التقسيم هو الذي استعمل في حالة الجداول الإحصائية المتقاطعة. وهي تلك الجداول التي أعدت بهدف النظر إلى علاقة العنف بعدد من المتغيرات التي وردت ضمن الإطار النظري كمتغيرات لها علاقة بالعنف الأسري.

الجدول رقم (١)

توزيع قيم ميزان العنف

القيمة	%	التكرار المتجمع الصاعد
من ١ إلى ٥	١٨,٣	١٨,٣
من ٦ إلى ١٠	٢٤,٠	٤٢,٣
من ١١ إلى ١٥	٢٩,٨	٧٢,١

من ١٦ إلى ٢٠	١٧,٣	٨٩,٤
من ٢١ إلى ٢٥	٧,٧	٩٧,١
من ٢٦ إلى ٢٧	٢,٩	١٠٠,٠

٢٠٣ العنف الأسري والمتغيرات الاجتماعية

المتغيرات التي سنشير إليها في القسم التالي من النوع الذي يتكرر ظهوره في أغلب الدراسات، وتسمى أحياناً بمتغيرات الخلفية أو المتغيرات المستقلة. ففي الدراسات المسحية يعود الباحث إلى الوراء في الزمن ليسلط الضوء على خصائص وأحداث حدثت في الماضي، ويفترض أن هذه الخصائص والأحداث تؤثر في الظاهرة التي تدرس في الوقت الحاضر. فالدراسة المسحية عبارة عن صورة لظاهرة اجتماعية، كما بدت في مكان وزمن معينين، وهما المكان الذي جمعت فيه البيانات والزمن التي جمعت أثناؤه.

تضمنت استمارة جمع البيانات عدداً من هذه المتغيرات وقد حسب المقاييس الإحصائية التي توضح اتجاه العلاقة إن وجدت، ثم حسبت قوة علاقة كل متغير مستقل واحد مع المتغير التابع وهو هنا كمية العنف الأسري. وسنستعرض في الصفحات التالية الجداول الإحصائية الخاصة بأهم هذه المتغيرات مع تعليق مختصر حول الأرقام الواردة في كل جدول.

١- سن الضحية

افترض أن لعامل السن سواء بالنسبة للضحية، أو المعتدي علاقة بأفعال العنف التي يمكن أن تحدث في محيط الأسرة. فالمعلومات العامة تشير إلى أنه كلما صغر سن الضحية وكذلك سن المعتدي، كلما ارتفعت درجة احتمال ارتكاب أفعال العنف. فعلى الرغم من تعرض المجتمع العربي لرياح التغيير والتحديث خلال الأربعين سنة الأخيرة إلا أن للسن حرمة ما زالت تراعى. وعليه فيفترض أن يحترم المرء لكبر سنه، وعليه فإن العنف سيقل كلما تقدم المرء في السن. إن البيانات الواردة في الجدول رقم (٢) تؤكد على هذه النتيجة. تبين أرقام الجدول المذكور العلاقة ما بين العنف وسن الضحية. لقد صنف متغير السن إلى فئتين: الصغار وتشير إلى الذين لا يتجاوز أعمارهم ٢٩ سنة. وانتسبت غالبية الضحايا إلى هذه الفئة العمرية، وثاني فئة كبار السن الذين تجاوزوا سن التاسعة والعشرين.

الجدول (٢)
العلاقة بين سن الضحية والعنف الأسري

العنف	السن	
	صغير %	كبير %
منخفض	٢٥,٠	٥٣,٦
متوسط	٣٦,٨	٢٨,٦
عال	٣٨,٢	١٧,٨
المجموع	١٠٠,٠	١٠٠,٠
	(٧٦)	(٢٨)

مربع (كا) = ٨,٠٩، درجات الحرية= ٢
مستوى الدلالة= ٠,٠١٧، معامل الارتباط الأسمي= ٠,٢٦٨

وتعكس النسب المئوية طبيعة العلاقة التي يبدو أنها موجودة بين الضحية وكمية العنف التي تعرضت لها فقد كانت نسبة صغار السن الذين صنفوا في خانة ضعيف بالنسبة للعنف (٢٥%) ارتفعت النسبة إلى (٣٦,٨) في خانة متوسط، ثم ارتفعت النسبة مرة أخرى فوصلت إلى (٣٨,٢%) في خانة العنف القوي. وقد سارت النسب المئوية بعكس هذا الاتجاه في حالة كبار السن، فكانت النسبة المئوية الأعلى لخانة ضعيف، ثم المتوسطة في خانة متوسط، وضعيفة في خانة قوي. يعني هذا أن العنف يتناسب عكسياً مع السن، أي كلما ارتفع سن الضحية كلما انخفضت درجة تعرضها للعنف الأسري.

وقد بلغت قيمة مربع (كا) والتي استخدمت كاختبار للدلالة (٨,٠٩%) ذات دلالة معنوية على مستوى (٠,٠١) كما بلغت قوة العلاقة بين سن الضحية والعنف مقاسة بدرجة الارتباط الأسمي (٠,٢٦٨) وهي درجة عالية نسبياً، خصوصاً وأن القيمة العظمى لهذا المقياس لا تتجاوز (٠,٧٠٠).

لقد افترض أن لعامل السن أثراً في حالة الضحية وكذلك في حالة المعتدي. وافترض أن كمية العنف ستتجه إلى الأسفل كلما اتجه سن المعتدي نحو الإرتفاع. وتبين الأرقام الواردة في الجدول رقم (٣) العلاقة التي تربط مقياس العنف بسن المعتدي.

الجدول رقم (٣)
العلاقة بين سن المعتدي والعنف الأسري

العنف	السن	
	صغير %	كبير %
منخفض	٢٦,٢	٣٣,٧
متوسط	٣٦,٤	٣٤,٨
عال	٣٧,٤	٣١,٥
المجموع	١٠٠,٠	١٠٠,٠
	(١١)	(٩٣)

مربع (كا) = ٣,١٢، درجات الحرية= ٢
مستوى الدلالة= ٠,١٨٦، معامل الارتباط الأسمي= ٠,١٤٦

لقد أخذت النسب المئوية في خانات الجدول الست نفس النمط المشاهد في الجدول الذي سبقه، فأدنى النسب المئوية بالنسبة للذين في فئة صغار السن كانت في خانة الضعيف بالنسبة للعنف، وارتفعت في خانة الوسط، ثم ارتفعت أكثر في خانة عال، والعكس تماماً حدث في حالة كبار السن. بلغت قيمة مربع (كا) (٣,٤٢) وهي ذات دلالة معنوية على مستوى (٠,٢٠) وأما العلاقة فبلغت (٠,١٧٨) وتقل جميع هذه المعدلات عن تلك المسجلة في الجدول الخاص بسن الضحية.

٢- الموقع في العائلة

ذكرنا في مكان سابق أن كل فرد من أفراد الأسرة معرض من الناحية النظرية لأن يصبح ضحية للعنف الأسري. لكن أعضاء العائلة ليسوا متساويين من حيث القوة المصاحبة للمركز الاجتماعي في داخل محيط الأسرة. فأكبر قوة يفترض فيها أن تكون مخصصة لمركز العائلة أو رب الأسرة. وهذا الدور محصور في المجتمع العربي في الغالب في الزوج أو الأب، وأحياناً تتولى الزوجة هذا الدور لغياب الزوج (غياباً مؤقتاً) بسبب الهجرة أو (غياباً دائماً) بسبب الطلاق أو الوفاة. ثم أن أضعف أعضاء الأسرة عند الحديث المتعلق بارتكاب أفعال العنف هم الإناث

والصغار. وتعرض البيانات التي في الجدول رقم (٤) العلاقة بين ميزان العنف وموقع الفرد داخل الأسرة أو العائلة. وكما توضح النسب المئوية فإن الفروقات تشاهد بسهولة بين طرفي مقياس العنف بالنسبة لفئتي الزوجة والأبناء. فقد وصلت الفروقات بين منخفض وعال (٥%) في حالة الزوجة، وإلى (٧%) في حالة الابن أو الابنة. وقد جاءت الفروقات في النسب في كلا الحالتين في الاتجاه المتوقع. أي أن نسبة الزوجات اللاتي تعرضن إلى كمية عنف عالية أكثر من نسبة اللاتي تعرضن إلى كمية عنف منخفضة. ونفس الشئ يقال في حالة كميات العنف التي يتعرض لها الأبناء إناثاً وذكوراً. لكن المقاييس الإحصائية المتعلقة بالبيانات الواردة في الجدول (٤) أكدت على غياب أيه علاقة بين كمية العنف وموقع الضحية في الأسرة والذي تسبب في هذه النتيجة رغم الفروقات الواضحة في النسب المئوية، إذا تم التركيز على طرفي المقياس حصول فئة المتوسط على نفس النسبة المئوية التي حصلت عليها الفئة عال.

الجدول رقم (٤)
العلاقة بين موقع الفرد في الأسرة والعنف الأسري

العنف	الموقع		
	الزوجة %	الابن أو الابنه %	الزوج أو قريب %
منخفض	٣٥,٧	٢٨,٦	٣٣,٣
متوسط	٣٣,٩	٣٥,٧	٣٣,٣
عال	٣٠,٤	٣٥,٧	٣٣,٣
المجموع	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
	(٥٦)	(٤٢)	(٦)

مربع (كا) = ٠,٦١، درجات الحرية= ٤
مستوى الدلالة= ٠,٩٦، معامل الارتباط الأسمي= ٠,٠٧٦

وتجدر الإشارة إلى أن هذه ليست عينة عشوائية، ولذلك فإن توزيع الضحايا بين الفئات التي انقسمت إليها في الجدول رقم (٤) لا تمثل التوزيع الذي قد يكون موجوداً في المجتمع ثم إن الكيفية التي توزع على ضوئها أعضاء كل فئة من الفئات الثلاثة بالنسبة لمستويات كمية العنف من حيث حصول فئة المتوسط على نفس نسبة (العالي) قد حدثت بمحض المصادفة، وقد تقتصر هذه المصافة على هذه البيانات فقط ولن تتكرر في حالة عينة أخرى.

٣- مستوى التعليم

التعليم من بين أكثر المتغيرات المستقلة توظيفاً في الدراسات الأمبيريقية. ويفترض باستمرار أن لمستوى التعليم تأثيراً في مجريات الأحداث.

الجدول رقم (٥)
العلاقة بين مستوى تعليم الضحية والعنف السري

العنف	مستوى التعليم	
	صغير %	كبير %
منخفض	٣٠,٨	٣٣,٨
متوسط	٣٣,٣	٣٥,٤
عال	٣٠,٨	٣٥,٩
المجموع	١٠٠,٠	١٠٠,٠

	(٣٩)	(٦٥)

مربع (كا) = ٠,٢٩، درجات الحرية= ٢
مستوى الدلالة= ٠,٨٦، معامل الارتباط الأسمي= ٠,٠٥٣

ولغرض الدراسة الحالية فقد توقع أنه كلما ارتفعت درجة تعليم الفرد كلما انخفضت معدلات لجوئه إلى العنف في التعامل مع المشكلات الأسرية. كما أفترض أيضاً أنه كلما ارتفع مستوى تعليم الفرد كلما قل تعرضه لأفعال العنف الأسري. فقد أظهرت نتائج دراسات سابقة في المجتمع العربي وفي المجتمعات الأخرى أن غير المتعلمين يلجأون إلى العنف الأسري مع الخلافات العائلية في مناسبات تزيد عن تلك التي يلجأ فيها المتعلمون.

فمن الدراسات العربية الأمبيريقية التي أكدت بياناتها على هذه النتيجة دراسة صفوح الأخرس في المجتمع السوري (الأخرس،١٩٩٠) ومن بين الدراسات غير العربية التي أوضحت الشئ نفسه دراسة ستراوس (١٩٩١. Straus).

ولفحص هذه الفرضية باستخدام بيانات هذه الدراسة أعد جدولان يوضح أحدهما العلاقة بين كمية العنف ومستوى تعليم الضحية، والجدول رقم (٥) ويتعلق الآخر بالعلاقة بين العنف ومستوى تعليم الفرد المتسبب في العنف، جدول رقم (٦).

أعيد تصنيف مستوى التعليم، وقسم إلى فئتين، اشتملت الفئة الأولى على الأميين وعلى الذين حصلوا على تعليم يعادل مستوى الشهادة الابتدائية وصنفت هذه الفئة (منخفض)، أما (عال) فتشير إلى جميع الذين حصلوا على تعليم يفوق مستوى الشهادة الابتدائية، وفي الوقت الذي تقاربت فيه نسب الفئتين في حالة المعتدي فأكثر من (٦٠%) من الضحايا صنفوا في خانة التعليم العالي.

الجدول رقم (٦)
العلاقة بين مستوى تعليم المعتدي والعنف الأسري

العنف	مستوى التعليم	
	منخفض %	عالٍ %
منخفض	٢٨,٩	٣٦,٢
متوسط	٣٧,٨	٣٢,٨
عال	٣١,٠	٣٣,٣
المجموع	١٠٠,٠	١٠٠,٠
	(٤٥)	(٥٨)

مربع (كا) = ٢,٧٢، درجات الحرية= ٢
مستوى الدلالة= ٠,٤٠، معامل الارتباط الأسمي= ٠,١٦١

لو ظهرت علاقة بين هذين المتغيرين كما سبق وافترض لكانت أقل النسب المئوية في خانة التعليم المنخفض من حظ خانة العنف المنخفض، ولكانت أعلى النسب المئوية من نصيب خانة العنف العالي، ولحدث العكس بالنسبة للذين صنفوا في خانة التعليم العالي، إلا أن النسبتين المئويتين في خانتي العنف المنخفض والعنف العالي كانت من أعلى النسب بالنسبة للمصنفين في خانة التعليم العالي كانت من حظ العنف المتوسط بدلاً من أن تكون من حظ

العنف المنخفض وإذا قورنت النسبتان المئويتان في خانة العنف العالي فإن النسبة الأكبر كانت لذوي التعليم المنخفض وهي (٣٠,٨%) فيما يخص ذوي التعليم العالي. إلا أن هذه الفروقات لم تؤثر كثيراً في قيم الإحصائيات، فجاءت قيمة مربع (كا) منخفضة جداً وتشير إلى أن الفروقات البسيطة بين أرقام الفئات التي تضمنها الجدول رقم (٥) من النوع الذي يمكن أن يحدث بمحض المصادفة. ومع أن قيم المعدلات الإحصائية في الجدول رقم (٦) أعلى من التي وردت في الجدول الذي سبقه، إلا أن هذه القيم هي الأخرى ليست ذات دلالة معنوية.

٤- المهنة

المهن هي أحد المتغيرات التي تم الاهتمام بها، فقد افترض أن طبيعة عمل الفرد تلعب دوراً في تحديد درجة احتمال تعرضه للعنف أو القيام به، وهذا يعني أنه كلما ارتفعت درجة الفرد على سلم الوظائف كلما انخفضت درجة احتمال قيامه بالعنف أو تعرضه له،

الجدول رقم (٧)
العلاقة بين حالة عمل الضحية والعنف الأسري

العنف	المهنة		
	ربة بيت أو متقاعد %	يعمل %	طالب %
منخفض	٢٦,٤	٥٠,٠	٢٣,٨
متوسط	٣٢,١	٣٣,٣	٤٢,٩
عال	٤١,٥	١٦,٧	٣٣,٣
المجموع	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
	(٥٣)	(٣٠)	(٢١)

مربع (كا) = ٨,٠٤، درجات الحرية= ٤
مستوى الدلالة= ٠,٠٩، معامل الارتباط الأسمي= ٠,٢٦٨

أعيد تصنيف مجالات العمل بحيث وزعت في حالة الضحية بين ثلاث فئات. تضم الفئة الأولى ربات البيوت والعاطلين والمتقاعدين، وخصصت الفئة الثانية للذين يعملون في المجال الاقتصادي بغض النظر عن طبية ونوع ومستوى العمل. بينما الفئة الثالثة للطلاب ولا يوجد طلاب في حالة المعتدي. تبين أرقام الجدول رقم (٧) العلاقة بين طبيعة عمل الضحية والعنف، وكما توضح النسب المئوية في العمود الأول فإن أقل النسب المئوية كانت من حظ العنف المنخفض، وكانت أعلى النسب المئوية والتي بلغت (٤١,٥) من نصيب العنف العالي وبعبارة أخرى فإن غير العاملين يتعرضون لكمية عالية من العنف، إن نسب الطلاب تسير تقريباً في نفس الإتجاه مع تعديل خفيف، حيث كانت أعلى النسب المئوية للطلاب وهي (٤٢,٩ %) من حظ العنف المتوسط. كما أن أعلى النسب المئوية في خانة العاملين وهي (٥٠ %) كانت في فئة العنف الضعيف، والنسبة المتوسطة في خانة العنف المتوسط، بينما جاءت أقل النسب (١٦,٧ %) في خانة العنف الضعيف، وقد جاءت المعاملات الإحصائية مؤكدة على وجود علاقة بين هذين المتغيرين على مستوى الضحية، فقيمة مربع (كا) التي وصلت إلى (٨,٠٤) وبأربع درجات ذات دلالة معنوية على مستوى (٠,٠٩)، كما بلغت قوة العلاقة (٠,٢٦٨) وهي درجة ارتباط عالية نسبياً.

توضح البيانات الواردة في الجدول رقم (٨) العلاقة بين طبيعة عمل المعتدي والعنف، لقد كانت أعلى النسب المئوية في خانة غير العاملين، والتي بلغت (٤٤ %) في المربع الخاص بالعنف الأسري، كما أن أصغر النسب المئوية في حالة العاملين وهي (٢٩,١ %) كانت هي الأخرى في خانة العنف الأسري. إن الفرق بين هاتين

النسبتين يصل إلى خمسة عشر درجة، وهي درجة عالية، وتعكس فروقاً واضحة بين فئتين من الناس ميزناهما بحسب توفر خاصية واحدة.

الجدول رقم (٨)
العلاقة بين طبيعة عمل المعتدي والعنف الأسري

العنف	طبيعة العمل	
	ربة بيت أو متقاعد %	يعمل %
منخفض	٣٦,٠	٣١,٦
متوسط	٢٠,٠	٣٩,٢
عال	٤٤,٠	٢٩,١
المجموع	١٠٠,٠	١٠٠,٠
	(٢٥)	(٧٩)

مربع (كا) = ٣,٤٢٨، درجات الحرية= ٢
مستوى الدلالة= ٠,١٨، معامل الارتباط الأسمي= ٠,١٧٨

إن التمييز بين أعضاء العينة بالنسبة لمتغير طبيعة العمل لا يتأتى بتصنيف الأفراد إلى عاملين وغير عاملين، لكن يضطر الباحث إلى اللجوء إلى هذا الأسلوب في حالة صعوبة الوصول إلى تصنيف يأخذ في الحسبان تنوع مجالات العمل في المجتمع والذي فرض هذا الإجراء في الدراسة الحالية صغر حجم العينة. وضيق تنوع وحداتها بالنسبة لنوع العمل.

جاءت قيم المعاملات الإحصائية في حالة المعتدي أقل من نظيراتها في الجدول المتضمن لبيانات الضحية. إلا أن قيمة مربع (كا) بلغت (٣,٤٢٨) بدرجتي حرية ذات دلالة معنوية على مستوى (٠,١٨) وأما قوة العلاقة بين المتغيرين فقد بلغت (٠,١٧٨) وتعكس هذه القيمة علاقة من النوع المتوسط.

٥- نمط الإقامة

تقع أحداث العنف الأسري في مختلف البيئات التي يقيم فيها الفرد داخل مجتمعه. فكانت هذه الأفعال في داخل الأسرة الحضرية والتي تسكن المدينة، تحدث كذلك بين أعضاء الأسرة الريفية أو في داخل الأسرة التي تقيم في مدينة صغيرة. لكن وكما تؤكد بيانات بعض الدراسات فإن جرائم العنف ارتبطت بالمدينة الكبيرة، وعليه فقد افترض أن العنف الأسري ظاهرة تظهر بصورة أقوى بين أفراد العائلات الحضرية، وخصوصاً التي تقيم في مدينة كبيرة.

الجدول رقم (٩)
العلاقة بين نمط الإقامة والعنف الأسري

العنف	نمط الإقامة	
	مدينة صغيرة %	مدينة كبيرة %
منخفض	٣,٨	٢٥,٦
متوسط	٤٢,٣	٣٢,١
عال	٥٣,٨	٤٢,٣
المجموع	١٠٠,٠	١٠٠,٠

	(٢٦)	(٧٨)

مربع (كا) = ١٤,١٦، درجات الحرية= ٢
مستوى الدلالة= ٠,٠٠٠١، معامل الارتباط الأسمي= ٠,٣٤٦

تعرض الأرقام الورادة في الجدول رقم (٩) العلاقة بين نمط الإقامة والعنف الأسري وتبين النسب الواردة في خانات هذا الجدول أن أعلى النسب في حالة سكان المدينة الكبيرة وهي (٤٢,٣ %) كانت وفي الاتجاه المتوقع من حظ العنف الأسري، بينما نالت خانة العنف الضعيف أصغر النسب والتي تجاوزت (٢٥ %) بقليل. وفي الاتجاه الذي رسم في ضوء نتائج دراسات سابقة أيضاً وقعت أعلى النسب المئوية في حالة الأسر الريفية وأسر المدن الصغيرة وهي (٥٣,٨ %) في خانة العنف الضعيف، كما بلغت قيمة مربع (كا) (١٤,١٦) وهي بدرجتي حرية ذات دلالة معنوية على مستوى (٠,٠٠٠١) وتمشياً مع هذا الاتجاه الذي اتخذته الأرقام وصلت قوة العلاقة بين المتغيرين إلى (٠,٣٤٦) وهي درجة عالية بكل المقاييس. وهذا يعني أن معدلات العنف تتكرر بمعدلات أعلى بين الأسر الحضرية أي بين أسر المدن الكبيرة.

لا تعني هذه النتيجة التي جاءت في الاتجاه المتوقع أن هذا هو الواقع فعلاً. وإنما تعني أن بيانات الدراسة الحالية أتت مؤيدة لنتائج دراسات سابقة ذات علاقة بالعنف. وبالطبع يمكن القول بأن هذه النتيجة ترجع إلى خصائص العينة، إلا أنه يجدر الإشارة إلى أن الريف ليس خالياً من مظاهر العنف. فمثلاً توضح بيانات أخرى كالمتعلقة بتصنيف الجريمة إلى جرائم ضد الأفراد وجرائم ضد الأموال، إن النوع الأول يرتبط بحياة الريف، بينما تسود جرائم الأموال في المدن. لكن لا بد من الإشارة إلى أن معدل زواج الأقارب في الريف أعلى منه في المدينة، كما أن مناسبات الاحتكام إلى الأساليب غير الرسمية للضبط الاجتماعي هي الأخرى أعلى في الريف. ولابد أن لهذا دخلاً في خفض معدلات العنف داخل الأسرة.

٦- نمط السكن

يتعلق نمط السكن بالظروف الاقتصادية المتوفرة للأسرة، وقد صُنِّف هذا المتغير إلى ثلاث فئات، سميّت الأولى "بمنزل عربي" ويشير إلى نمط السكن الشعبي القديم والواسع الانتشار في أجزاء كثيرة من المجتمع العربي واعتبر أن غالبية الأسر التي تقيم في هذا النوع من المساكن هي أسر تنتسب إلى فئة أصحاب الدخل البسيط. وخصصت الفئة الثانية "لساكني الشقق" وهو نمط أخذ في الانتشار في المدينة العربية تسكن الشقق أسر من مختلف المستويات الاقتصادية. لكن سكان الشقق الذين تضمنتهم هذه الدراسة ينتمون إلى الفئات الاقتصادية الدنيا. أما الذين يسكنون في "دارة" في عينة هذه الدراسة فهم سكان الأحياء الراقية في المدن الكبيرة.

الجدول رقم (١٠)
العلاقة بين نمط السكن والعنف الأسري

العنف	نمط السكن		
	منزل عربي %	شقة %	داره %
منخفض	٢٧,٣	٤٠,٤	٢١,١
متوسط	٢٧,٣	٤٢,٣	٢٦,٣
عال	٤٥,٥	١٧,٣	٥٢,٦
المجموع	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
	(٣٣)	(٥٢)	(١٩)

مربع (كا) = ١١,٥٣، درجات الحرية= ٤
مستوى الدلالة= ٠,٠٢، معامل الارتباط الأسمي= ٠,٣١٦

تبين أرقام الجدول رقم (١٠) العلاقة بين نمط السكن وكمية العنف، لقد جاءت أعلى النسب المئوية للقاطنين في منزل عربي وهي (٤٥,٥ %) في خانة العنف العالي. كما جاءت أعلى النسب المئوية للقاطنين في منازل جيدة والتي تجاوزت (٥٠%) هي الأخرى في خانة العنف العالي. بينما وقعت أصغر النسب المئوية للمقيمين في شقق خانة العنف الأسري.

يتوقع المرء أن يتمتع الذين يقيمون في منازل جيدة بظروف حياة أفضل مما يتمتع به بقية أفراد المجتمع، ولهذا فإن الذين يقيمون في مناطق سكنية جيدة يمكنهم تفادي الكثير من المشكلات التي تساهم في خلق الظروف التي ترتبط بارتفاع معدلات العنف في محيط الأسرة. إلى أن أرقام الجدول رقم (١٠) تشير إلى عكس اتجاه هذا الغرض. بلغت قيمة مربع (كا) (١١,٥٣) وهي بأربع درجات حرية ذات دلالة معنوية على مستوى (٠,٠٢)، ثم إن قوة العلاقة بين المتغيرين وصلت إلى (٠,٣١٦) وهي درجة عالية.

٧- الدخل

من ا لمتغيرات التي تتردد كثيراً ضمن المتغيرات المستقلة تلك التي لها علاقة بإمكانات الفرد المادية، ومن بين أهم المتغيرات ذلك المسمى بالدخل، ويمكن قياس هذا المتغير بوسائل متعددة من بينها تحديد كمية المال التي يحصل عليها الفرد خلال سنة من الزمن. إلا أن الوصول إلى كمية الدخل مقاسة بالنقود ليس ممكناً في جميع الأحوال. ففي كثير من المجتمعات يتحاشى الأفراد التصريح بكمية الدخل الحقيقية، إلا أنه تتوفر وسائل غير مباشرة لتكوين صورة عن الدخل، ومن بين هذه توجيه سؤال حول مدى كفاية الدخل بالالتزامات المادية، وقد اختبرت هذه الوسيلة في حالة الدراسة الحالية، وصنف أعضاء العينة إلى فئتين. فئة أفادت بأن الدخل الذي يحصلون عليه يكفي لمواجهة متطلبات الحياة، وفئة أخرى ترى أن الدخل الذي يحصلون عليه لا يكفي.

الجدول رقمم (١١)
العلاقة بين الدخل والعنف الأسري

العنف	الدخل	
	كافٍ %	غير كافٍ %
منخفض	٣٦,٤	٢٦,٣
متوسط	٣٦,٤	٣١,٦
عال	٢٧,٣	٤٢,١
المجموع	١٠٠,٠	١٠٠,٠
	(٦٦)	(٧٨)

مربع (كا) = ٢,٥٣، درجات الحرية= ٢
مستوى الدلالة= ٠,٢٨، معامل الارتباط الأسمي= ٠,١٥٤

توضح الأرقام الواردة في الجدول رقم (١١) العلاقة بين الدخل والعنف الأسري. أفاد حوالي ثلثي العينة بأن الدخل الذي يحصلون عليه يكفي للوفاء بالتزاماتهم، لقد كانت أدنى النسب المئوية للذين أجابوا بكفاية الدخل في خانة العنف الأسري وعلى العكس كانت أعلى النسب المئوية للذين قالوا بأن الدخل غير كافٍ وهي (٤٢,١ %) في

خانة العنف العالي، وأقل النسب المئوية في خانة العنف الضعيف. قيمة مربع (كا) التي بلغت (٢,٥٣) تعتبر متواضعة، مع أن درجات الحرية عبارة عن درجتين، فإن هذه القيمة ذات دلالة معنوية على مستوى (٠,٢٨) وهي ضعيفة، لذلك فإن قيمة الارتباط الأسمي عبارة عن (٠,١٥٤) لذا فإن الدخل ليس بالمتغير المهم في هذه الدراسة.

٨- صورة المعتدي

تضمنت استمارة جمع البيانات مقياساً لصورة المعتدي كما ترتسم في ذهن الضحية، وافترض أنه بالامكان رسم مثل هذه الصورة على ضوء عدد من الصفات، وهي صفات عادية يمكن أن يتصف بها الفرد بغض النظر عن مستواه أو موقعه أو مركزه الاجتماعي. بعض الصفات سالب والآخر موجب، خصصت أربع درجات لكل صفة بحيث يحدد للمعتدي درجة من واحد إلى أربع لكل من الصفات الثماني عشرة. ثم جمعت الدرجات التي تحصل عليها كل فرد لتكون درجته العالية بالنسبة للصورة.

كانت سبع درجات هي أقل درجة عامة حصل عليها أحد المعتدين. وهي درجة متدنية جداً وتمثل أسوأ صورة رسمت في هذه العينة. أما أعلى الدرجات فكانت (٥٨) درجة، وهي رغم ارتفاعها تظل بعيدة عن النهاية العظمى العامة، فأعلى درجة يمكن الحصول عليها هي (٧٢) درجة.

الجدول رقم (١٢)
توزيع قيم صورة المعتدي

القيمة	%	التكرار المتجمع الصاعد
من ٧ إلى ٢٠	٣,٨	٣,٨
من ٢١ إلى ٢٥	٦,٨	١٠,٦
من ٢٦ إلى ٣٠	١٥,٤	٢٦,٠
من ٣١ إلى ٣٥	١٥,٣	٤١,٣
من ٣٦ إلى ٤٠	٢٧,٠	٦٨,٣
من ٤١ إلى ٤٥	١١,٥	٧٩,٨
من ٤٦ إلى ٥٠	٧,٧	٨٨,٥
من ٥١ إلى ٥٥	٦,٧	٩٥,٢
من ٥٦ إلى ٥٨	٤,٨	١٠٠,٠

توضح بيانات الجدول رقم (١٢) الكيفية التي توزع بها المعتدون على ضوء الصور التي رسمتها لهم الضحايا، حصل حوالي (٤ %) من المعتدين على أسوأ صورة وهي فئة (٧ – ٢٠) درجة. بعد هذه الفئة الواسعة أصبح مدى الفئة خمس درجات. ثم خفض مدى الفئة إلى ثلاث بالنسبة للفئة الأخيرة. وصلت النسبة المئوية للفئة التي تعلو أدنى الفئات مباشرة إلى (٦,٨ %) وصلت نسبة الفئة التي تعلوها إلى (١٥,٤ %) وحصلت الفئة التالية على نفس النسبة المئوية، إلا أن فئة (٣٦ – ٤٠) حظيت بأعلى النسب وهي (٢٧ %)، ثم تأخذ النسب المئوية في التراجع إلى أن تصل إلى (٤,٨ %) وهي التي تشير إلى عدد الذين صنفوا في فئة القيم العليا.

ولتسهيل عملية حساب العلاقة بين صورة المعتدي وكمية العنف، أعيد تصنيف متغير صورة المعتدي إلى ثلاث فئات، ضمت الفئة الأولى الذين حصلوا على درجات ما بين (٣٣ - ٧) درجة، وضمت الفئة الثانية الذين حصول

على درجات ما بين (٤٠ - ٣٤)، وتراوحت درجات الفئة الثالثة ما بين (٤١ – ٥٨) درجة. وصفت الفئة الأولى (بمنخفض)، والثانية (متوسط)، والثالثة (عال).

بالإضافة إلى رسم صورة المعتدي، طُلِبَ من الضحية التحدث عن العنف الذي تعرضت له وتقدير كميته، لذلك فإن العلاقة بين هذين المتغيرين ستكون قوية وواضحة، وفي الاتجاه السالب، فالضحية التي تعرضت لكمية أكبر من العنف من نفس الشخص لابد وأن ترسم صورة سالبة للمعتدي، وعليه فكلما وصفت كمية العنف التي تعرضت لها الضحية بأنها (عالية)، كلما كانت الصورة التي ترسمها للمعتدي (منخفضة).

الجدول رقم (١٣)
العلاقة بين صورة المعتدي والعنف الأسري

العنف	صورة المعتدي		
	منخفض %	متوسط %	عال %
منخفض	١٣,٩	٤٧,٢	٣٧,٥
متوسط	٣٦,١	٢٥,٠	٤٣,٨
عال	٥٠,٠	٢٧,٨	١٨,٨
المجموع	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
	(٣٦)	(٣٦)	(٣٢)

مربع (كا) = ١٣,٦٧، درجات الحرية= ٤
مستوى الدلالة= ٠,٠٠٨، معامل الارتباط الأسمي= ٠,٣٤٠

جاءت البيانات الواردة في الجدول رقم (١٣) متمشية بصفة عامة مع هذا التصور النظري، فغالبية الذين صنفوا في عمود (المنخفض) بالنسبة لصورة الضحية، والذين بلغت نسبتهم المئوية (٥٠ %)، صنفوا في خانة (عال) بالنسبة لكمية العنف، كما أن أصغر النسب المئوية في عمود (المنخفض) وهي (١٣,٩ %) وجدت في خانة المنخفض بالنسبة لكمية العنف. وفي المقابل استقرت أصغر النسب المئوية في العمود (عال) بالنسبة لصورة المعتدي في خانة (عال) بالنسبة للعنف، وبلغت نسبة الذين صنفوا (كعالٍ) بالنسبة لصورة المعتدي ومنخفض بالنسبة لكمية العنف (٣٧,٥ %) إلا أن أعلى النسب في هذا العمود وهي (٤٣,٨ %) في خانة (المتوسط) بالنسبة للعنف.

بلغت قيمة مربع (كا) (١٣,٦٧ %) وهي قيمة مرتفعة، وكانت بأربع درجات حرية ذات دلالة معنوية على مستوى (٠,٠٠٨)، كما بلغت العلاقة (٠,٣٤٠) وهي عالية وتدل على وجود علاقة قوية بين المتغيرين تحت الدراسة.

الفصل الرابع
الوقاية والمواجهة

١٠٤ دور الهيئات الأهلية والرسمية

٢٠٤ الدين والعوامل الثقافية

٣٠٤ البرامج الإرشادية

٤٠٤ الإعلام

في هذا الفصل نلقي الضوء على دور الهيئات المجتمعية أهلية ورسمية، ودور البرامج الدينية الإرشادية والعوامل الثقافية، في الحد من العنف الأسري. ثم نلمس الدور الإعلامي والذي له الدور الأقوى والأكبر، نسبة لأن الاتصال الإعلامي هو بمثابة الدورة الدموية في جسد المجتمع، وللتطور المذهل الذي حدث في هذا المجال بصورة تكاد قد صارت جزءاً من وظيفة البيت والمدرسة ودور العبادة.

١٠٤ دور الهيئات الأهلية والرسمية

يتصدى للوقاية أو العلاج من العنف الأسري هيئات امنية وعدلية وتربوية، إلى جانب هيئات الرعاية الاجتماعية والصحية. وهناك برامج وطنية في عدد من الدول العربية تنسق فيها الجهود بين هذه الهيئات على أساس الشراكة. هذا هو التوجه الطبيعي لأن العنف الأسري ظاهرة اجتماعية مركبة ومتعددة الأبعاد كما أسلفنا، وينبغي ألا يطغى جانب من التعامل على جانب آخر، بحيث يظهر التعامل مع الظاهرة كما لو كان أمنياً بحتاً أو قانونياً خالصاً أو مجرد تعامل طبي.

وسوف نكتفي بتناول نماذج من أعمل الهيئات الأهلية والرسمية على سبيل المثال لا الحصر في بعض الدول العربية التي أولت عناية خاصة للمشكلة وخصصت خطة شاملة وبرامج، مثل اللملكة العربية السعودية والمملكة الردنية وفلسطين ومصر.

١٠١٠٤ برامج حماية الأسرة في المملكة العربية السعودية

تنبهت المملكة العربية السعودية للإفرازات والسلبيات التي يمكن أن تنجم عن تداعيات النمو المطرد والسريع، فعمدت إلى ربط خطط التنمية بأهداف وغايات تراعي أصالة المجتمع وبناء الإنسان بناءً صحيحاً.

وفي هذا الإطار جاء إنشاء برنامج الأمان الأسري الوطني بناءً على الأمر السامي رقم ١١٤٧١/م ب الصادر بتاريخ ١٤٢٦/١٠/١٦هـ الموافق ٢٠٠٥/١١/١٨م ليحطى بدعم من حكومة خادم الحرمين الشريفين، ويرتبط إدارياً وتنظيمياً بالشؤون الصحية بالحرس الوطني.

وأنيط بالبرنامج رعاية متأثري العنف ا لسري، والدفاع عن حقوقهم، بالشراكة والتشامن على مستوى الرسمي والأهلي، وإيجاد البرامج الهادفة لرعاية المتضررين ورفع المعاناه عنهم. كما يعمل البرنامج على تعزيز دور المملكة في المجالات الإنسانية عن طريق الأنظمة والسياسات الوطنية لمكافحة العنف الأسري وإيذاء الأطفال، وإعداد الاستراتيجيات والخطط المستقبلية لمكافحة العنف الأسري وإيذاء الأطفال اعتماداً على قاعدة مستمدة من مسوح اجتماعية ودراسات إحصائية يتم إجراؤها في كافة مناطق المملكة. ومن غاية رفع مستوى الوعي لدى المجتمع أفراداً ومؤسسات بأضرار العنف الأسري وإيذاء الأطفال وتأثيراتها السلبية على المجتمع على المدى البعيد.

وفيما يتعلق بالجانب التنفيذي فإن عدداً من البرامج العلاجية والوقائية تم الشروع فيها، بما في ذلك برامج التأهيل والحماية لمساعدة المعنفين طبياً ونفسياً واجتماعياً وأمنياً. وهناك برامج لتأهيل وتدريب العاملين لدى مختلف الجهات المعنية للتعامل مع حالات العنف الأسري وإيذاء الأطفال بالشكل المناسب والفعال. وأقيمت حملة وطنية لمكافحة العنف الأسري، اشتملت على سلسلة من الندوات والمحاضرات وورش العمل، مع حملة إعلامية مكثفة في وسائل الإعلام.

ويتم إجراء مسح اجتماعي شامل لواقع العنف الأسري وإيذاء الأطفال وكيفية تعامل مختلف الجهات الحكومية والأهلية معهما في كافة مناطق المملكة، وبناء عليه يعد تقرير شامل ومفصل ترتكز عليه منهجية المكافحة في السنوات القادمة. وأنشئ السجل الوطني لحالات إيذاء الأطفال بالتعاون مع أحد المستشفيات لتسجيل الحالات وتوثيقها، مما يوفر قاعدة بيانات عملية.

وتعقد اجتماعات دورية مع القطاعات الحكومية وكذلك المؤسسات والجمعيات الأهلية والخيرية المعنية لتنسيق التعاون المشترك، وتذليل العقبات، وتفادي الازدواجية في الرؤى والأهداف. وهناك تعاون مع الجمعية الدولية لمكافحة إساءة معاملة الأطفال أو إهمالهم في إقامة دورات تدريبية ومحاضرات علمية وورش عمل في الجهات التعليمية والأمنية والاجتماعية والصحية المختلفة.

ويعمل البرنامج الوطني للأمان الأسري على إنشاء "مراكز مكافحة إساءة معاملة الأطفال والعنف الأسري" في المستشفيات الكبرى في كافة مناطق المملكة. وتقدم المراكز خدماتها الطبية والاجتماعية بالتعاون مع لجان الحماية الاجتماعية بالمناطق التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية، إضافة إلى إقرار إلزامية التبليغ عن حالات العنف الأسري وإساءة معاملة الأطفال على العاملين بالقطاعات الصحية والحكومية والخاصة. ويهتم الخبراء بالتنسيق بين الجهات الحكومية في كيفية تنفيذ التوصيات التي تم إقرارها ومعالجة العقبات، وقد أنيطت مهام محددة إلى أجهزة معنية وهي الأمن العام، والصحة، والشؤون الاجتماعية، والعدل، وليس من بينها الثقافة والإعلام.

٢٠١٠٤ جهود الحماية الأسرية في الأردن

وفي المملكة الأردنية الهاشمية استحدثت مديرية الأمن العام في عام ١٩٩٧م إدارة متخصصة باسم حماية الأسرة، وهي أول إدارة متخصصة في الدول العربية لمعالجة قضايا العنف في الأسرة. وحاولت مديرية الأمن العام أن تكون عملها هذا تشاركياً مع العديد من المؤسسات الحكومية وغير الحكومية ذات العلاقة بهذا المجال.

وسعت الإدارة للتخصص في قضايا عدة منها قضايا الإيذاء الجسدي والإهمال الذي يقع على الأطفال دون سن (١٨) سنة وقضايا الإيذاء الجسدي الذي يقع على النساء البالغات عندما يكون الفاعل من داخل الأسرة إضافة إلى قضايا الاعتداءات الجنسية. ونسقت إدارة حماية الأسرة مع هيئات مجتمعية مثل هيئة شباب "كلنا الأردن" بعمل ورشات عمل ومحاضرات توعوية في جميع محافظات المملكة بعنوان "دور غدارة لحماية الأسرة في الحد من العنف الأسري والجرائم الجنسية".

واستقبلت الهيئات المجتمعية بالكثير من التفاؤل صدور قانون الحماية من العنف الأسري الذي يركز في الأساس على الوفاق والإرشاد الأسري اجتماعياً ونفسياً، والتعامل مع قضايا العنف الأسري على نطاق لجان الوفاق الأسري المخولة وفق القانون (الفقرة أ/١ من المادة٦) بإيجاد حل سلمي للقضية باللجوء إلى جلسات إرشاد نفسي واجتماعي، مع حفظ حق المشتكي بالذهاب إلى المحاكم، إذا لم تتوصل إلى حل. ووفق المادة ١٩ من القانون فإن مجلس الوزراء يصدر الأنظمة اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون. ويركز النموذج الأردني على التوجيه الإرشادي، والاهتمام بناحية الدعم النفسي ما دام لا يوجد في الشكوى المقدمة أي تجريم، وهناك عناية بعمليات الرصد والإحصاء للمراجعات. وقد أظهر الرصد لعام ٢٠٠٦م، (٢١٣٢) حالة منها (٧٥٠) استشارة قانونية، فيما وصل الرقم (٢١٧٠) حالة، منها (٨٢٣) استشارة قانونية.

وأظهرت أرقام إدارة حماية الأسرة أن مجموع قضايا الاعتداءات الجنسية والجسدية الواقعة على الإناث التي تعاملت معها إدارة حماية الأسرة من العام ٢٠٠٣م حتى منتصف عام ٢٠٠٨م (٢٩٥٠) حالة.

وتفاوتت الحالات ما بين ٣٤٠ إلى ٣٩٥ سنوياً للأعوام ٢٠٠٣ – ٢٠٠٦م، فيما بلغت حالة في عام ٢٠٠٧م، ووصلت حتى يونيو ٢٠٠٨م إلى ٥٣٠ حالة. تنوعت القضايا من إيذاء جسدي وفعل مناف للحياء ومواقعة أنثى، وهتك العرض، وشروع بالاغتصاب، واغتصاب.

في المملكة الأردنية الهاشمية أيضاً يتخذ المجلس القومي للطفولة والأمومة "لجنة نجدة الطفل"، ضمن آليات قانون الطفل، وينتظم العمل فيها ضمن مستويات تبدأ من لجنة المحافظة التي تختص برسم السياسة العامة لحماية الطفولة ودعم عمل التكامل بين المديريات ومكاتب الأحياء والجمعيات الأهلية المعنية، ثم "لجنة الأحياء" التي تعمل على مراجعة تقارير لجان المتابعة والتنسيق بين الأجهزة الإدارية المختلفة.

٣٠١٠٤ السياسات الاجتماعية في فلسطين

وفي فلسطين اتخذت السلطة الفلسطينية عدداً من السياسات الاجتماعية للحد من العنف الأسري استناداً إلى المرجعيات الدولية في حقوق الإنسان، وذلك في محاولة لاتخاذ السياسات والتدابير التي تضمن المحافظة على هذه الحقوق وبالأخص اتفاقية "سيداو"، وجعلت أولويات عملها في الآتي:

- معرفة مستوى مشكلة العنف في المجتمع الفلسطيني لتحديد السياسات والآليات للحد منها، وذلك من خلال القيام بإجراء مسح مجتمعي، للوقوف على أسباب هذه المشكلة وللتعرف على نسبة وجودها في المجتمع الفلسطيني، وبيان آثارها على صحة المرأة الجسدية والنفسية.
- دعم توجهات القطاع الخاص المهتم بقضايا المرأة للربط بين قضايا صحة المرأة والعنف الموجه ضدها، من خلال تبني العديد من قضايا العنف الموجه للمرأة وتوضيح مدلولاتها وتأثيراتها على صحة المرأة، باعتبارها جزءاً من عملية التنمية.
- حث وإلزام السلطة الوطنية الفلسطينية عبر وزاراتها المعنية بالتعامل مع المرأة المعنفة بالنظر إلى حقوقها الصحية، وذلك من خلال مجموعة من التدابير الوقائية لضمان سلامة وأمان المرأة، وتكليف وزارة الداخلية والأمن الوطني بتوفير كادر من الشرطة النسائية المؤهلة والمدربة في التعامل مع قضايا العنف التي تتعرض لها المرأة، ويقع على عاتق هذه الوحدات النظر في الشكاوي التي تقدمها النساء المعنفات ومتابعة القضايا المتعلقة بهن.
- تكليف وزارة الصحة بتكليف كادر كافٍ من الأطباء المختصين بالطب النفسي للتعامل مع المرأة في المستشفيات ومراكز العلاج التابعة لوزارة الصحة، مما ييسر توفير خدمات العلاج النفسي للمرأة المعنفة، وهذا يوفر أقصى إمكانيات العناية بصحة المرأة النفسية، خصوصاً مرحلة الصدمة وما بعدها.
- تكليف وزارة الشؤون الاجتماعية بإنشاء وحدة متخصصة ومدربة للتعامل مع قضايا العنف الموجه للمراة، تعمل على مدار الساعة لضمان وصول خدمات الإرشاد للمرأة في أي وقت، ولضمان وجود جهة تحويلية فاعلة على مدار الساعة، تداركاً للتأثيرات الصحية التي تصيب المرأة في شخصها جراء أعمال العنف، ومراعاة حماية حقها في الحياة.
- توجيه سياسة الحكومة نحو إنشاء "البيوت الآمنة"، وتضطلع هذه البيوت خدمات الإرشاد النفسي والاجتماعي، والقيام بتأهيل المرأة نفسياً واجتماعياً لإعادة انخراطها في المجتمع والمشاركة في عملية البناء والتطوير.

- حث الحكومة على توفير الغطاء القانوني الحمائي للمؤسسات الأهلية العاملة في مجال العنف الموجه للمرأة، باعتبارها جزءاً من المؤسسات الوطنية التي تسهم في تقديم الخدمات التأهيلية والإرشادية للمرأة المعنفة.

٤٠١٠٤ برنامج الحماية الأسرية في مصر

صدرت في مصر قرارات هامة داعمة للأسرة المصرية كان من أهمها:

- تكوين المجلس القومي للطفولة والأمومة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٨م، والمعدل بقرار ٢٧٣ لسنة ١٩٨٩م، ويختص المجلس بوضع توجهات تنموية للخطة القومية والمتعلقة بالطفولة والأمومة في مجالات الرعاية والحماية الاجتماعية والأسرية والصحية والتعليمية والثقافية والإعلامية وتعبئة الرأي العام بشأن احتياجات الطفولة والأمومة ومشكلاتها وأساليب معالجتها، بالتعاون مع المنظمات الحكومية وغير الحكومية في مجال الطفولة والأمومة على المستويين الإقليمي والدولي ومنها منظمة الصحة العالمية، ومركز الطفولة الدولي بفرنسا وتشجيع النشاط التطوعي في هذا المجال.
- صدور قانون إنشاء محاكم الأسرة رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٤م، استجابة لاحتياجات مجتمعية ضرورية، وحتى يعزل الأزواج والزوجات والأطفال عن جو المحاكم العادية وما إليه من مناظر عادية في المحاكم الجنائية.
- قانون نظام صندوق تأمين الأسرة لضمان تنفيذ الأحكام الصادرة بتقرير نفقة للزوجة أو المطلقة أو الأولاد أو الأقارب.
- مشروع قانون جوازات السفر الجديد والذي يجيز للزوج إذا أراد أن يمنع زوجته من السفر لسبب مشروع أن يلجأ إلى قاضي الأمور الوقتية بطلب الحكم بذلك.
- قانون التأمينات الاجتماعية يعد وضع المرأة في هذه القانون وضعاً متميزاً، وتختلف الحقوق المقدرة للمراة في معاش المتوفى وفقاً لدرجته بالنسبة له وتم إضافة انتفاع الزوج من معاش زوجته المتوفاة بعد وضع ضوابط محددة.
- قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٤ لسنة ٢٠٠٩م، بإنشاء وزارة الأسرة والسكان وتعيين سيدة وزيراً للدولة لشؤون الأسرة والسكان.

٥٠١٠٤ برامج الحماية الأسرية في دول عربية أخرى

ليس من الضروري بطبيعة الحال تتبع الجهود الجارية في جميع الدول العربية، بل نكتفي ببعض النماذج، ثم نختم بالعمل المشترك في إطار جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي. تشهد الجمهورية اللبنانية تنظيم أكثر من حملة من قبل المنظمات الأهلية التي تعني بهذا الشأن، وكانت تهدف إلى حث الشباب على مكافحة العنف الأسري وإلى نشر الوعي حول هذه المشكلة وتسليط الضوء على الدور الأساسي الذي يمكن أن تؤديه الحكومة اللبنانية والهيئات المحلية والدولية للحد من هذه الآفة الاجتماعية.

كما تهدف هذه الحملات إلى دعم مسودة قانون تجرم العنف الأسري، إذ لا يوجد في لبنان قانون مدني يحكم العنف الأسري، وكل ما هو متوفر فقط بعض البرامج التي تساعد في التوعية، والتدريب والتدخل. وتقوم وزارة الشؤون الاجتماعية على مشروع لتطوير قدرات العاملين حول موضوع الوقاية من العنف الأسري بالمشاركة مع الجمعيات الأهلية، بدأت العمل فيه عام ٢٠٠٢م، تعامل المشروع في المجال الإعلامي على تغيير سلوكيات أفراد الأسرة إلى اعتماد أساليب اللاعنف مثل الحوار والشراكة والمنطق في حل النزاعات، كما عمل المشروع في رفع

التحسس عند بعض شرائح المجتمع مثل رجال الدين والشرطة والأطباء والإعلاميين تجاه الظاهرة، وتشجيع النقاش والنهج الأعمق لمكونات هذه الظاهرة للتوعية الكافية حول أشكال العنف الأسري.

طبقت العديد من الدول العربية فكرة الهاتف الساخن، في الجمهورية السورية أطلق على الهاتف المخصص للمساعدة في حالات العنف الأسري اسم "خط الثقة"، افتتح الهاتف بتاريخ ٢٠٠٧/١١/٢٦م بهدف تقديم خدمات متخصصة تضم المساعدة النفسية والاجتماعية والقانونية للنساء والفتيات وهو يعمل حالياً ثلاثة أيام. وخضع العاملون والعاملات في المركز لدورات في بناء القدرات، شملت أنواع العنف المنزلي وآثاره المختلفة على الفرد والأسرة، والإسعاف النفسي، وطرق الاتصال الفعال مع المتأثرين بالعنف. وقام فريق العمل بالعديد من الزيارات الاطلاعية على مركز الإصغاء في العديد من الدول منها "الأردن- لبنان- المغرب- تركيا).

في جمهورية السودان أجيز قانون الطفل لعام ٢٠٠٩م من قبل مجلس الوزراء. ويحتوي القانون على (٣٩) مادة، وجاء في المبادئ العامة للقانون أن الدولة تتكفل برعاية وحماية الأطفال وتعمل على تهيئة الظروف المناسبة لتنشئتهم التنشئة الصحيحة من النواحي كافة في إطار الحرية والكرامة الإنسانية والقيم الروحية والاجتماعية وفي بيئة صحية، فالتنشئة السوية للأطفال مسؤولية عامة وتحترم الدولة حقوق وواجبات الوالدين والأسرة بمقتضى الدين والعرف المحلي. وأن للطفل الحق في الحماية من جميع أشكال التمييز وأن تكون لحماية الطفل ومصالحه، الأولوية في القرارات أو الإجراءات كافة المتعلقة بالطفولة.

ووفقاً لأحكام القانون تكفل الدولة جميع الحقوق الشرعية للطفل خاصة حقه في ثبوت نسبه وحقه في الحياة والنمو والاسم والجنسية والرضاعة والحضانة والملبس والمسكن وحقه في التعليم ورعاية أحواله. كذلك يضمن هذا القانون حماية الطفل من جميع أنواع وأشكال العنف أو الضرر أو المعاملة غير الإنسانية أو الإساءة البدنية أو المعنوية أو الجنسية أو الإهمال أو الاستغلال وتقع على عاتق الوالدين المسؤولية الأولية في تربية الطفل وعلى الدولة أن تسعى لتوفير المساعدة الملائمة للأسرة.

وأكد القانون ضرورة رعاية الأطفال اجتماعياً وتربوياً وثقافياً خلال أوقات فراغهم وأثناء الإجازات وقبل بدء اليوم الدراسي وبعد انتهائه بجانب استكمال رسالة الأسرة والمدرسة في رعاية الطفل ومساعدة الأم العاملة في حماية أطفالها من الإهمال البدني والنفسي ووقايتهم من التعرض للجنوح. وبموجب أحكام القانون يجب على كل مخدم يستخدم مائة عاملة فأكثر أن ينشئ داراً للحضانة تتوافر فيها الشروط والمواصفات المقررة في اللوائح.

أما الفصل الخامس من القانون فقد أعطى الطفل الحق في التعليم ولا يجوز توقيع أي من الجزاءات على الأطفال بالمدارس كالجلد أو الضرب أو التوبيخ بالألفاظ المهينة للكرامة والحرمان من حضور الحصة ما لم يتسبب حضور الطالب عرقلة سير الدراسة، كذلك الطرد من المدرسة أثناء سير الدراسة خاصة بسبب عدم دفع المصروفات، على أن تحدد وزارة التربية والتعليم العام الجزاءات المناسبة لكل من يخالف هذه المادة بموجب اللوائح التي تصدرها في هذا الشأن.

وتلزم المادة "٥٢" الوزارة المسؤولة عن شؤون الطفل بضرورة اتخاذ التدابير الملائمة لتحقيق التأهيل البدني والنفسي وإعادة الاندماج الاجتماعي للطفل الذي يكون ضحية أي شكل من أشكال الإهمال أو الاستغلال أو الإساءة أو التعذيب أو أي شكل من أشكال المعاملة أو العقوبة القاسية أو غير الإنسانية أو المهينة أو النزاعات المسلحة.

وحسب المادة "٦٩" وبموجب قانون الهيئة القضائية لسنة ١٩٨٦م يجب إنشاء محاكم خاصة للأطفال، أما حسب المادة "٦٧" وبموجب أحكام قانون الإجراءات الجنائية لسنة ١٩٩١م وقانون تنظيم وزارة العدل لسنة ١٩٨٣م

تنشأ نيابات للأطفال تُسمى نيابة الطفل وتختص بالإشراف على التحريات التي تجريها وحدة حماية الأسرة والطفل. وبموجب الفصل الثاني عشر المادة "٩٠" يجوز لأي شخص لديه سبب معقول يحمله على الاعتقاد بأن هناك إهدار لحقوق أي طفل أو أن أياً من أبوي أي طفل أو ولي أمره أو المعهود له برعايته يرفض أو يهمل في الطفل بالغذاء الكافي أو الملبس أو الرعاية الصحية أو التعليم مع قدرته على توفير ذلك أن يبلغ أقرب سلطة رسمية. وبموجب هذا القانون أنشئ خط هاتفي ساخن لتلقي البلاغات والدعاوي والشكاوي لأي انتهاك لأي من حقوق الطفل الواردة في هذا القانون وذلك استناداً إلى المادة "٩١".

بعض نماذج العمل المشترك

عملاً بالقرار الصادر عن مؤتمر الدوحة في يناير ٢٠٠٣م لوضع استراتيجية عربية للأسرة، أقر مؤتمر الجزائر في العام ٢٠٠٥م التزام الدول العربية ومؤسسات المجتمع المدني بتنفيذ استراتيجية تحدد مناحي العمل الاجتماعي في ضوء التحديات القائمة والمتوقعة في الفترة الممتدة من ٢٠٠٤ – ٢٠١٤م.

تشير الاستراتيجية إلى التحديات الجسيمة التي تواجهها الأسرة العربية، ومنها تحول القيم المجتمعية والأسرية نحو الفردية والمادية والنزعات الاستهلاكية، مما أضعف العلاقات الأسرية، وأثر على قيم التضامن والتعاون فيها، وساهم في ظهور أنماط جديدة من السلوك الانحرافي واللامجتمعي لدى أفرادها. وتحدثت عن وهن وخلل العلاقات الأسرية نتيجة ضيق فرص التفاعل اليومي بين أعضاء الأسرة مع بروز صور من العنف الرمزي والمادي بين أعضاء الأسرة وانتشار ظاهرة الطلاق ونتائجها على الأجيال داخل الأسرة وخاصة الأطفال.

وأكدت الاستراتيجية في مبادئها أن الدول العربية مسؤولة عن تهيئة الظروف المناسبة للحفاظ على سلامة الأسرة العربية وتماسكها وتمكينها وحماية قيمها بما يعزز ثقافتها وهويتها وهوية أبنائها وإعلاء قيمة العلم والعمل، وكذلك إحاطتها بالضمانات التشريعية والاقتصادية والاجتماعية، وتوفير فرص العمل والضمان الاجتماعي والخدمات الأساسية.

كما أكدت الاستراتيجية مسؤولية الدولة عن حماية الأسرة من عوامل العنف والتفكك بموجب ما نصت عليه دساتيرها وقوانينها من حيث توفير فرص التعليم والعمل والضمان الاجتماعي بما يحقق الأمن والأمان الاجتماعي لها وتمكينها من العيش الكريم، وضرورة أن تتكامل حلقاتها بتعاون الشركاء الأساسيين من المؤسسات التعليمية ومؤسسات المجتمع المدني والإعلام والقطاع الخاص.

تلا إجازة الاستراتيجية إنشاء لجنة الأسرة العربية التي تضم الأجهزة والآليات الوطنية الرسمية المعنية بالأسرة بهدف تعزيز التعاون وتبادل الخبرات وتنسيق الجهود بينها وبين المؤسسات الحكومية وغير الحكومية والشبكات الإقليمية والدولية المعنية بالأسرة. وتسعى الجهات ذات العلاقة في الدول العربية للاتفاق حول تأسيس شبكة عربية لحماية الأسرة من العنف وتحديد أهدافها ورؤيتها ورسالتها وعضويتها وآليات عملها.

لقد عقدت مؤتمرات عديدة متخصصة في إطار جامعة الدول العربية، ومنها: المؤتمر العربي الإقليمي الأول لحماية الأسرة من العنف، عمان، ٢٠٠٥م. والمؤتمر الإقليمي الثاني، عمان، ٢٠٠٩م. والمؤتمران الإقليميان التشاوريان الأول والثاني لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، القاهرة، عامي ٢٠٠٥- ٢٠٠٦م. ومؤتمرات أخرى، أجمعت بياناتها الختامية على السياسات التي يجب على كل دولة اتباعها لمواجهة قضية العنف الأسري والعنف ضد الأطفال، ومن أهم هذه السياسات تعزيز دور وسائل الإعلام لخلق ثقافة مناهضة للعنف، ومراجعة وتطوير التشريعات وتطبيق نهج الشراكة بين هيئات المجتمع.

ونظمت منظمة المؤتمر الإسلامي أنشطة في عقد المؤتمرات المتخصصة في قضايا الطفولة والأسرة، عن طريق الوزراء المكلفين بالطفولة ومنظمة الإيسيسكو، وتكفي الإشارة إلى عمل واحد هو مقررات اجتماع الوزراء المكلفين بالطفولة في شهر صفر ١٤٣٠هـ الموافق أبريل ٢٠٠٩ في الخرطوم. وأقر الاجتماع أن تبذل جميع الجهود لوضع برامج تعني بنمو الطفل وصحته ورفاهيته، وتقليص الفجوات القانونية التي تحول دون توفر مناخ لدعم تنفيذ مقاربة حقوقية لمصلحة الطفل، وتعزيز نظم الحماية بشكل أفضل، كما اتخذت توصيات أخرى لإغناء التجارب بين الدول بعد أن صادقت جميع الدول الإسلامية على اتفاقية حقوق الطفل، وأن بإمكان دول المنظومة الإسلامية أن تجلب قيمة إضافية لصحة ورفاه الأطفال من خلال تطبيق المبادئ والقيم الإسلامية التي تدعم الإنصاف والكرامة الإنسانية.

وبالإشارة إلى الوثيقة المرجعية للمؤتمر الإسلامي الثاني للوزراء المكلفين بالطفولة، بعنوان: "نحومستقبل أكثر إشراقاً لأطفالنا"، نراها تركز على المواقف المتكررة التي أعلنت التزامات تجاه مشكلات الطفولة، غير أن وتيرة المتابعة والإنجاز اتسمت بكثير من البطء، وتفاوت قيمتها، ومردوديتها من دولة إلى أخرى. إن الملايين من الأطفال يتعرضون للعنف داخل بيوتهم، وقد أوصت دراسة الأمم المتحدة عام ٢٠٠٦م على وضع خطط وطنية تدعم التشريعات المناهضة للعنف ضد الأطفال وإيجاد نظم للتبليغ عن حالات العنف وإطلاق خدمات فعالة من أجل المساعدة في التغلب على آثار العنف. ومن أهم الخطوات التي دعت إليها منظمة الأمم المتحدة كسر حاجز الصمت وفتح نقاش يهدف إلى التطرق لأسبابها واشكالها وسبل معالجتها.

وتشير وثيقة المؤتمر الإسلامي إلى أن دول المنظمة قد شرعت بالفعل في تبادل التجارب والإحصائيات، وأخذت وسائل الإعلام تناقش هذه القضية بشفافية وبصراحة غير مسبوقتين. وأشارت الوثيقة إلى العديد من المؤتمرات المتخصصة التي أقيمت، وعناية البرلمانات العربية إلى مناقشة الموضوع بجدية، وانعقاد جلسة خاصة عن الاعتداء والعنف ضد الأطفال عقدها مجلس الشورى السعودي. كما أن مجمع الفقه الإسلامي الدولي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي جعل "العنف في نطاق الأسرة" أحد الموضوعات المدرجة في جدول أعمال دورته التاسعة عشر ة ٢٠٠٩م.

وقد دعا مجمع الفقه الإسلامي الدولي إلى ضرورة تحديد معنى العنف والتفرقة بين العنف المشروع مثل تأديب الأبناء بالضوابط التي جاء بها الإسلام والعنف غير المشروع ، أو كما يقول البعض، التفرقة بين العنف وبين التأديب الذي أوصى به الإسلام ورسول الإسلام محمد صلى الله عليه وسلم. وأوضح المجمع أن نصوص الشريعة الإسلامية بينت أن الإنسان مطالب بالرفق عامة، وبأولاده خاصة، ولفت إلى أن قضية العنف الأسري من القضايا المهمة والحيوية، انطلاقاً من حقيقة أن العلاقة في نطاق الأسرة لا بد أن تقوم على المحبة والوفاق والترابط لا على العنف والبغض والكراهية، لذا فقد دارت المناقشات في تلك الدورة حول مفهوم العنف وكيف يتحقق.

وأشار المجمع إلى أنه كانت هناك آراء تنادي بدخول بعض المسائل في مفهوم العنف الأسري منها: معاشرة الزوج لزوجته كرهاً عنها وهو ما يعرف بالاغتصاب الزوجي، لكن المجمع أوصى بالالتزام بالأحكام الشرعية المنظمة للمعاشرة الزوجية، وتطرق إلى مسألة التفاوت في الميراث وقرر المجمع بأنه يعد عنفاً أو تمييزاً من المنظور الإسلامي ما قررته الشريعة من أنصبة الميراث والوصايا.

وشدد المجمع على أن قوامة الرجل ليست تحكماً وتسلطاً واستبداداً بالرأي، وإنما هي نوع من القيادة وتحمل مسؤولية التوجيه والأعباء في الأسرة، ورأى العلماء ضرورة التمسك بالضوابط الإسلامية لتحديد مفهوم العنف وما يعتبره البعض ممارسة الحقوق.

كما ناقش المجمع قضية العنف الواقع على الأطفال وأكد على التوجيهات القرآنية والنبوية التي جاءت بأسلم أنواع العلاقة مع الآباء والأمهات ومع الأبناء ذكوراً وإناثاً، وترسم الآيات الكريمة التالية نوعية العلاقة التي يجب أن تقوم بين الأبناء والآباء، قال تعالى:(وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحساناً، إما يبلغن عندك الكبر أحدهما أو كلاهما فلا تقل لهما أفٍ ولا تنهرهما وقل لهما قولاً كريما "٢٣" واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيراً "٢٤") (سورة الإسراء).

ولعل مما يستحق النظر، اهتمام المجمع بضرورة تحديد معنى العنف والتفرقة بينه وبين التأديب وتوصية المؤسسات والدوائر الرسمية بضرورة عقد دورات وورش عمل لتوعية الأسر بمخاطر العنف، وتأصيل المنهج الحواري، وتشديده على مطالبة المؤسسات التربوية بتدريس ما يعالج قضايا العنف الأسري بمختلف صوره وأشكاله. وكان من اللافت أن أحد أعضاء المجمع اقترح العقوبات التعزيزية للحد من أشكال العنف في نطاق الأسرة، فمن المعروف أن العقوبات التي حق القاضي أن يحكم بها في القانون الإسلامي ثلاث عقوبات هي القصاص، والحدود، والتعزيزات. والتعزيز كما عرفه بعض العلماء: تأديب على ذنب لا حد فيه ولا كفارة، فهو عقوبة غير مقدرة في الشرع وهي متروكة للحاكم والمجتمع يقرران فيها ما يريانه من عقوبة زاجرة في الجرائم التي ليست من جرائم القصاص والحدود، وذلك كسرقة مقدرة من المال أقل من النصاب المحدد في استحقاق عقوبة السرقة وهي قطع يد السارق، وقذف إنسان بجريمة غير جريمة الزنا، وشهادة الزور، والضرب بغير حق ومضايقة الناس، وما أشبه ذلك من المعاصي التي لا حد فيها ولا قصاص.

٢٠٤ الدين والعوامل الثقافية

تتعرض المجتمعات لحالة سيولة فكرية من جراء العولمة، حيث وسائل التبادل الثقافي وتعدد أوجه التواصل، فضلاً عن تبدل إيقاع الحياة ورياح التغيير الاجتماعي التي باتت تؤثر في الكثير من المواقف والعادات والقيم والعلاقات، مما لذلك من انعكاسات على البناء الاجتماعي عامة وعلى صعيد الأسرة خاصة. وإذا كانت هذه التغييرات قد أثرت في بعض المجتمعات إلى درجة تحلل نظام الأسرة، فإنها تنذر بقدر غير قليل من التأثير السلبي في توازن الأسرة العربية واستمرار وظيفتها في الرعاية والحماية والسكن والعطف.

بعد الاطلاع على الخطاب الثقافي والإقليمي والعالمي الذي تبثه الحركات الاجتماعية والنسوية حول قضايا المرأة والأسرة، نقف على سياقات وخبرات عالمية النطاق تتأثر بها المناشط المحلية. وهذه ظاهرة إيجابية في جملتها، مع ملاحظة تبني البعض لاتجاهات ربما غيرت عن رؤى معينة أو قيم لا تتوافق مع الخصوصيات الثقافية للشعوب العربية.

إن من الأهداف المهمة التي نهضت بها الاستراتيجية الإعلامية العربية: "الحفاظ على الهوية الثقافية والحضارية للأمة العربية في عصر العولمة وإغناء شخصية المواطن العربي في إطار متوازن من الأصالة والمعاصرة، باعتبار الهوية قضية محورية في ظل العالم المفتوح، بحيث يسهم الإعلام العربي إلى جانب الأجهزة والمؤسسات المعنية الأخرى في الوطن العربي بالعمل على تعميق انتماء الإنسان العربي إلى جذوره الأصلية المتمثلة في قيمه الروحية وحضارته وتاريخه وقضاياه المعاصرة وطموحاته وآماله في المستقبل الأفضل، ليكون ذلك سياج الوعي الذي يحافظ من خلاله على هويته، وينفتح في ذات الوقت على العصر الذي يعيش فيه".

عندما يتلمس المجتمع سبيله لمواجهة مشكلاته المختلفة، قد يلجأ إلى الطريق السهل بنقل الحلول الجاهزة. غير أن الحلول الاجتماعية الصحيحة هي التي نتوصل إليها من داخل التجربة الوطنية، مبنية على خبرة خاصة، نتيجة

لجدل المواقع، لا بفرض النماذج الجاهزة عليه. وفي هذا من الضروري استلهام ديننا وثقافتنا وموروثاتنا وتقاليدنا بوصفها الأساس، من الانفتاح على المعرفة والثقافة العالمية.

إن بعض الاتجاهات في مجتمعاتنا على تطبيق القرارات والمواثيق الصادرة عن الهيئات الدولية، تكون أقرب إلى المعالجة برؤية معينة يكون مردودها دون الطموح، كونها غير منسجمة أحياناً مع مقتضيات الأصالة الدينية والوطنية. ويلاحظ أن الهيئات الدولية تسعى إلى توصيف المكملات الاجتماعية توصيفاً عاماً، بحيث تنطبق على كافة المجتمعات الإنسانية مع التسليم بوجود فروق ثقافية كبيرة بين هذه المجتمعات. هذه المشكلات الأسرية ليست كلها متشابهة، بل إن بعضها رهينة أوضاع مؤقتة، فالحروب وما ينجم عنها من التفكك الأسري وتجنيد الأطفال وتشردهم، وأيضاً التقلبات الاقتصادية وما ينشأ عنها من التشغيل القسري للأطفال وحالات غياب الأبوين أو أحدهما، إلى غير ما هنالك من منظومة التقاليد الموروثة.

لقد ناقشت ملتقيات عديدة في السنوات الأخيرة قصور الوضع القانوني الحالي في الدول العربية في حماية أفراد الأسرة، ونهضت مطالبات بسن القوانين الخاصة بالطفل وأن يجرم القانون كافة أشكال الاعتداء على الأطفال والنساء وعنف أفراد الأسرة الأصحاب على المعاقين والمرضى لخصوصية حماية الضعفاء وذوي الحاجة. وكانت نتيجة هذه المطالبات صدور عدد من القوانين في عدد محدود من الدول العربية. وتتوسع هذه المناقشة بين مكونات المجتمع العربي في إطار توجه البعض للمطالبات بأشياء معينة، بحجة التوافق مع مقررات الأمم المتحدة والمعاهدات الدولية، ومن الأمثلة على ذلك، الدعوة إلى إبطال تعدد الزوجات أو إعادة النظر في توزيع الميراث أو ما يراه البعض تمييزاً في عدم زواج المسلمة بغير المسلم ونحو ذلك، في حين أن تياراً يعارض ذلك لعدم توافقها مع القيم الدينية.

المرجعية الدينية للوقاية والمواجهة

تستفتح وثيقة الاستراتيجية العربية للأسرة بتأكيد انطلاقها من القيم والمبائ التي دعت إليها الأديان السماوية، ومن مفاهيم التراحم والتكافل بين الأفراد وبين الأسرة عبر الأجيال. إن المرجعية الدينية والثقافية للمجتمع العربي ، لهي أكبر ركيزة لمواجهة وعلاج الأدواء الاجتماعية كافة. ولا شك أننا نجد أقوى مبادئ الدعم والمساندة لقيم الحياة الأسرية في دين الإسلام. فالأسرة هي نواة المجتمع التي تجد فيها الفرد حياة السكينة والمودة والرحمة، قال تعالى:"ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجاً لتسكنوا إليها وجعل بينكم مودة ورحمة إن في ذلك لآيات لقوم يتفكرون -٢١-"(سورة الروم).

وحدد الإسلام حقوقاً مشتركة للزوجين وحقوقاً منفردة لكل منهما. سئل النبي صلى الله عليه وسلم: ما حق زوج أحدنا عليه؟ قال:" تطعمها إذا أكلت، وتكسوها إذا اكتست، ولا تضرب الوجه، ولا تقبح، ولا تهجر إلا في البيت" رواه أحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه.

وفي الحديث أيضاً :" أكمل المؤمنين إيماناً أحسنهم خلقاً، وخياركم خياركم لنسائهم، وأنا خيركم لأهلي" أخرجه الترمزي وصححه من حديث أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها.

ويؤثر عن الرسول صلى الله عليه وسلم أنه لم يضرب بيده إلا في الجهاد، وقد روى الإمام أحمد وأبو داود والنسائي، وصححه ابن محبان، والحاكم من حديث إياس بن عبدالله بن أبي ذياب أن النبي صلى الله عليه وسلم قال:"لا تضربوا إيماء الله"، وفي رواية " لن يضرب خياركم". أما الضرب الوارد في القرآن الكريم فمقصود منه ضرب التأديب:" .... واللاتي تخافون نشوزهن فعظوهن واهجروهم في المضاجع واضربوهن فإذا أطعنكم فلا

تبغوا عليهن سبيلاً إن الله كان علياً كبيراً" (٣٤ سورة النساء). ونشوز الزوجة هو عصيان الزوج وعدم طاعته أو امتناعها عن فراشه، أو خروجها من بيته بغير إذنه. ولا تضرب الزوجة لأول نشوزها، عليه أن يتجنب الوجه والمواضع المؤذية، وأن يكون ضرباً غير مبرح، وإلا فإن الإسلام شرع الطلاق تغليباً لمصلحة الزوجين.

وبين الرسول صلى الله عليه وسلم أن وجود الرفق في قوم لهو دليل على أن الله يريد بهم الخير. عن جابر رضي الله عن أن النبي صلى الله عليه وسلم قال:" إذا أراد الله بقوم خيراً أدخل عليهم الرفق" رواه البزار ورجاله رجال الصحيح.

وأخبر عليه الصلاة والسلام أن الله تعالى يعطي على الرفق ما لا يعطي على ما سواه، ففي صحيح مسلم عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال:" إن الله رفيق يحب الرفق، ويعطي على الرفق ما لا يعطي على العنف، وما لا يعطي على ما سواه".

ونقرأ في صحيح البخاري " باب حسن المعاشرة مع الأهل" حديث أم زرع، وفيه إشارات تربوية لطيفة، ودروس يستفاد منها في حسن معاملة النساء: عن عائشة رضي الله عنها قالت:" جلست إحدى عشرة إمرأة، فتعاهدن وتعاقدن أن لا يكتمن أخبار أزواجهن شيئاً.

- (فقالت الأول): زوجي لحم جمل غث، على رأسه جبل وعر، لا سهل فيرتقى، ولا سمين فينتقل.
- (قالت الثانية): زوجي لا أثير خبرهظن إني أخاف أن لا أذره، إن أذكره أذكر عجره وبجره.
- (قالت الثالثة): زوجي العشنق، إن أطلق، وإن أسكت أعلق.
- (قالت الرابعة): زوجي كليل تهامة، لا حر ولا قر، ولا مخافة ولا سامة.
- (قالت الخامسة): زوجي إن دخل فهد، وإن خرج أسد، ولا يسأل عما عهد.
- (قالت السادسة): زوجي إن أكل لف، وإن شرب اشتف، وإن اضطجع التف، ولا يولج الكف ليعلم البث.
- (قالت السابعة): زوجي عياياء (أو غياياء) طباقاء، كل داء له داء، شجك أو فلك، أو جمع كلا لك.
- (قالت الثامنة): زوجي المس مس لأرنب، والريح ريح زرنب.
- (قالت التاسعة): زوجي رفيع العماد، طويل النجاد، عظيم الرماد، قريب البيت من الناد.
- (قالت العاشرة): زوجي مالك وما مالك؟ مالك خير من ذلك، له إبل كثيرات المبارك، قليلات المسارح، إذا سمعن صوت المزهر أيقن أن هن هوالك.
- (قالت الحادية عشر): زوجي أبو زرع، وما أبو زرع؟ أناس من حلي أذني، وملأ من شحم عضدي، وبجحني فبجحت إلى نفسي، وجدني في أهل غنية بشق، فجملني في أهل صهيل وأطيط، ودائس ومنق، فعنده أقول ولا أقبح، وأرقد فأتصبح، وأشرب فأتقمح، أم أبي زرع فما أم أبي زرع؟: عكومها رداح، وبيتها فساح، ابن أبي زرع فما ابن أبي زرع؟ مضجعه كمسل شطبه، وتشبعه ذراع الجفرة، بنت أبي زرع فما بنت أبي زرع؟: طوع أبيها وطوع أمها، وملء كسائها، وغيظ جارتها، جارية أبي زرع فما جارية أبي زرع،: لا تبث حديثاً تثيثاً، ولا تنفث ميرتنا تنفيثاً، ولا تملأ بيتنا تعشيشاً.
- قالت خرج أبو زرع والأوطاب تمخض، فلقى امرأة معها ولدان لها كالفهدين، يلعبان من تحت خصرها برمانتين، فطلقني ونكحها، فنكحت بعده رجلاً سرياً، ركب شرياً، وأخذ خطياً، وأراح علي نعماً ثرياً، وأعطاني من كل رائحة زوجاً، وقال: كلي أم زرع! وميري أهلك، فلو جمعت كل شئ أعطانيه ما بلغ أصغر آنيه أبي زرع.

قالت عائشة رضي الله عنها: فقال لي رسول صلى الله عليه وسلم " كنت لك كأبي زرع لأم زرع".

ليست هذه قصة خيالية تحكى على سبيل الاعتبار وضرب الأمثال فقط، لكنها توصيف حي لواقع ملموس في العلاقات الأسرية، بدليل أن شراح الحديث يوردون اسم أم زرع بنت أكيمل بن ساعدة.

وفيه يقدم الرسول صلى الله عليه وسلم القدوة العملية للإحسان إلى النساء عندما يقول:" كنت كأبي زرع لأم زرع "، وفي هذا أبلغ توجيه في كيفية معاملة الزوجة. وفي القصة، وصف أحوال الرجال مع زوجاتهم، بأسلوب (النقيض) الأخلاقي، فهناك رجال يمارسون العنف الأسري في أسوأ مظاهره، وآخرون يعاملون زوجاتهم في غاية الذوق والأدب، ودرجات بين العنف واللطف.

لقد شهد المجتمع عقب بعثة الرسول صلى الله عليه وسلم تحولاً اجتماعياً مشهوداً، قال سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه يحكي قصة وأده ابنته فيبكي في رحمة تملأ شعاب نفسه مبدياً التحسر والندم. لقد انتهت تلك العادة الجاهلية نهاية تامة مع الإسلام، وتقلصت مظاهر الظلم الذي حاق بالمرأة في الجاهلية.

في رواية البخاري أن الرسول صلى الله عليه وسلم قال للأقرع بن حابس التميمي: من لا يرحم لا يرحم، وذلك جواباً على قول الأقرع: إن عشرة من الأولاد ما قبلت أحداً منهم. ومن ذلك قول المصطفى صلى الله عليه وسلم الراحمون يرحمهم الله، ارحموا من في الأَرض يرحمكم من في السماء. رواه أبو داود والترمذي.

إن بعض مظاهر العنف الشاذة مثل وأد البنات أمكن انتهاؤها من المجتمع نهاية كاملة، ولكن العنف من حيث هو لا يمكن منعه نهائياً، وتعني الوقاية منه حصره في أضيق نطاق، وخفض انتشاره ودرجته إلى الحد الأدنى. وقد رأينا المجتمع الذي تصفه عائشة رضي الله عنها مشتملاً على مظاهر من تعنيف النساء، مما يدل على أن المجتمع لا يمكن أن يخلو خلواً تاماً من العنف.

ويبقى الدين من أهم المداخل لمعالجة العنف بكافة أشكاله، لما يجده من احترام وأثره في المجتمع، وإذا ما استخدم الخطاب الديني بأسلوب فاعل، يكون له أعظم الأثر. وارتكاز الإعلام على بنية دينية أساس لنجاحه، ويكتسب الإعلام فاعليته وحيويته من الناس القائمين على تطبيقه، فهم الذين يجعلون له قيمة ومعنى.

حتى في البلاد الأوروبية حيث جعلوا فصلاً بين الدين والحياة، رأينا من يطالب باللجوء إلى القيم الدينية والأخلاقية، حماية للمجتمع من التفسخ والانحلال، وذلك عندما شعروا بوقوع المجتمع في فقر شديد للقيم والمرجعيات في أمريكا، عندما لاحظوا أن برامج مكافحة العنف لا تأتي بنتائج ملموسة، مع ما ترصد من الأموال والبرامج، وأن النتيجة دائماً عدم التحسن بل تفاقم المشكلة وزيادتها، وارتفع النداء بالالتزام الصارم بالنصوص الدستورية وتقوية القيم التقليدية للأسرة وتقوية البناء الأسري سبيلاً وحيداً لحل المشكلة من جذورها.

وبالنظر في نتائج استطلاع الرأي بين العلماء والخبراء لأغراض الدراسة، يرى البعض أن الوازع الديني سبب رئيس في تفشي العنف، ويطرد هذا مع ما كشفه استطلاع للرأي أعدته الجمعية لحقوق الإنسان في السعودية بأن ما نسبته ٣٦% من حالات العنف الأسري مرجعها إلى ضعف الوازع الديني (صحيفة الرياض، العدد ١٤٧٢٠ ، ١٢ شوال ١٤٢٩هـ). ويرى الباحث السعودي عبدالعزيز بن زيد آل داود في كتابه "تحولات التدين في المجتمع السعودي" أن ازدياد العنف الأسري يأتي على رأس مظاهر ضعف التدين (آل داود، ص٣٩، ١٤٣٠هـ).

٣٠٤ البرامج الإرشادية

ترى عناية خاصة في قطاع العمل الدعوي والإرشادي بهذا الأمر، منها ما صدر في شكل توجيه إلى أئمة المساجد في المملكة العربية السعودية في المشاركة بالتوعية والإرشار للحد من العنف الأسري.

الإرشاد علاقة تفاعلية بين مرشد ومسترشد لإكساب مهارة أو مساعدة في حل مشكلة معينة. وقد تتم عملية الإرشاد عبر الاتصال المباشر فيما يعرف بالاتصال بالمشاركة بحسبان أن الإرشاد الذي يكون في الميدان العملي وجهاً لوجه، هو أكثر أنواع الإرشاد أثراً أو فعالية. في الإرشاد الزراعي يطلب من المرشد أن ينزل مع المزارعين إلى الغيط ليريهم كيف يمارسون عملياتهم الفلاحية.

وقد يكون الإرشاد عن بعد عبر الهاتف أو عن طريق الاتصال بالبرامج التفاعلية في الإذاعة والتلفزيون وعن طريق الإنترنت. ويجد المسترشد حاجته لدى وسائل الإعلام التي باتت تستقطب ثقة جمهور عريض، ويتجلى ذلك في الإقبال على برامج الفتاوى وعرض أسئلة المستمعين والمشاهدين الدينية والاجتماعية. وفي الأسطر التالية عرض لنموذج من نظام الإرشاد الاجتماعي، فقد أنشأت وزارة الشؤون الاجتماعية بالمملكة العربية السعودية وحدة لتقديم الاستشارات النفسية والاجتماعية لأفراد المجتمع الذين يواجهون مشكلات لا يستطيعون مواجهتها بمفردهم ويكونون معها بحاجة إلى مرشدين متخصصين.

تقدم هذه الوحدة خدماتها للمستفيدين عبر الهاتف وهم في أماكنهم دون أن يتكبدوا عناء الانتقال، مع المحافظة التامة على سرية البيانات والمعلومات التي تتعلق بالمستفيدين. وتتعاون وحدة الإرشاد مع مراكز البحوث والجامعات لتحديد المجالات البحثية التي ينبغي تناولها بالدراسة خدمةً للمجتمع.

أما الفئات المستفيدة من خدمات الإرشاد الاجتماعي فهي:

١- الأسر المعرضة للتفكك بأشكاله المختلفة.
٢- الأرامل والمطلقات اللآتي لا يستطعن السيطرة على أبنائهن.
٣- الآباء الذين خرج أبنائهم عن سيطرتهم، أو الذين يفتقدون إلى الآلية المناسبة لتوجيه أبنائهم.
٤- المتزوجون الجدد، وذلك بإرشادهم إلى ما يعين على تجنب الوقوع في المشكلات التي تهدد الحياة الأسرية.
٥- الأطفال والفتيات والفتيان المعرضون للإيذاء.
٦- أسر السجناء حيث تتم مساعدتهم لتجاوز المصاعب التي تواجههم إثر غياب العائل.
٧- أسر أقارب متعاطي المخدرات أو مدمني المسكرات ومساعدتهم للدلالة إلى الأسلوب الأمثل للتعامل مع هذه الحالات.
٨- المحتاجون للخدمات الاجتماعية وتبصيرهم بطرق الحصول عليها والإفادة منها.
٩- الطلاب المتسربون دراسياً نتيجة ظروف اجتماعية أو نفسية.
١٠- أي فئات أخرى تسند إلى الوحدة للاهتمام بها من قبل وكالة الشؤون الاجتماعية.

وقد خصص هاتف مجاني بعدة خطوط، يتم إشهاره عبر وسائط الإعلام مع التعريف بالوحدة وأهدافها ومهامها والمستفيدين من خدماتها، ويكون التعامل مع المستفيدين هاتفياً قدر الإمكان إلا إذا دعت الحاجة إلى المقابلة الشخصية فيتم تحديد موعد المقابلة بعد إشعار المشرف العام على الوحدة مع المحافظة التامة على مبدأ السرية.

وفيما يتعلق بالإرشاد الديني فقد رصدت توجيهات وزارة الشؤون الإسلامية في المملكة العربية السعودية لخطباء المساجد بأهمية معالجة العنف الأسري المعالجة الشرعية التي تساهم في زيادة الوعي والمحافظة على حقوق المرأة والطفل وحمايتهم من الاعتداء وأهمية تنبيه رب الأسرة في التوجيه والتربية والتقويم وأن يكون ذلك بالأسلوب المحبب وبالطرق الشرعية المناسبة ضمن الخطب والدروس العلمية ونشر موقع لمركز (رؤية) للدراسات الاجتماعية خبر التوجيه الصادر من الوزارة، مشيراً إلى توصية المركز بأن يساهم الدعاة وخطباء الجوامع في التوعية بأضرار العنف الأسري ونتائجه، وأن تتوجه بعض جهودهم التوعوية في هذا الجانب من خلال تقوية الوازع الديني عند الأفراد والتوعية بضرر "العضل" أو منع الفتاة من الزواج وتبيان خطر ذلك مما يعد سبباً لارتفاع نسبة العنوسة، وضرورة قيام الدعاة وخطباء الجوامع بإيضاح حقوق المرأة من منظور شرعي، وعدم ترك الأمر لجهات أخرى تتناوله من منظور حقوقي تتعارض بعض بنوده مع الشريعة الإسلامية.

٤٠٤ الإعلام

يحلو للمشتغلين بالاتصال والتوجيه الثقافي أن يطلقوا تعبير الهندسة الاجتماعية أو صناعة الوعي على ما يقومون به من عمل، كما يرد تعبير "هندسة الإقناع" لوصف بعض أدبيات الرأي العام والعلاقات العامة. ويبقى هذا التشبيه في حكم المجاز لا الحقيقة، لأن الاتصال الإنساني بطبيعته أكثر صعوبة وتعقيداً من الهندسة والصناعة، والإنسان غير المادة الصماء أو البهيمة العجماء، لأنه متميز عنهما بالوعي وبقدرته على الاختيار، فهو كائن متصف بالإرادة والعقل وحياته لا تشبه حياة السرب أو القطيع أو خلية النحل. وفي الظواهر الطبيعية ينتظم نمط التكرار، بينما يندر أو ينعدم في الظواهر الاجتماعية.

لقد صاحب الحديث عن تأثير وسائل الإعلام افتراضات معينة في سنواتها الأولى، وكان الاعتقاد السائد أن لها قوة مباشرة في التأثير على الجمهور وتوجيهه الوجهة التي يريدها. وهذا ما سمي بتأثير الطلقة السحرية أو الحقنة تحت الجلد، وسرعان ما تلاشت تلك النظرة، وحلت محلها قواعد مهمة تربط التأثير بطبيعة استخدام الوسائل وإشباع الرغبات والحاجات، والتأثير على أساس الاختيار، والتأثير القائم على أساس تكرار الرسالة الإعلامية ومقدار التعرض لها.

ومهما يكن فإن من المتفق عليه وجود دور تؤدية وسائل الإعلام في توجيه الإنسان إرادةً ووعياً، وهذا ما يفسر الاهتمام الملحوظ بها، فالسياسيون يرون أنها الوسيلة المثلى للوصول إلى أكبر شريحة من الجمهور، والدعاة يتخذونها قنوات لمخاطبة المدعوين من أقصر الطرق وأيسرها، وهي للتجارة أداة لا يمكن الاستغناء عنها للوصول إلى المستهلك وزيادة الأرباح.

والعاملون في التوجيه والتخطيط الاجتماعي يجدون أثراً لرسالتهم الاجتماعية عندما تبث عبر وسائل الاتصال الجماهيري. ولها تأثير تراكمي طويل الأمد وغير مباشر، في ثقافة المجتمع ورصيده المعرفي. وقد أمكن تحقيق الضبط الاجتماعي إزاء مشكلات معينة وتلافي الانحرافات الاجتماعية المستفحلة أو التقليل من ضررها عن طريق الحملات الإعلامية الناجحة التي حققت أغراضها، وذلك بالتخطيط السليم ومراعاة الأسس العلمية عند تحديد الأهداف واستراتيجية الاتصال ودراسة الجمهور المستهدف ومراعاة الجودة والإتقان في التنفيذ والتقويم.

ووسائل الإعلام من ناحية أخرى تتعرض للنقد أو الهجوم، أنها تتناقض مع دورها المرسوم في البناء الاجتماعي، وتتحول إلى عامل هدم وخلل، حين تقدم مضامين غير هادفة مليئة بالعنف والإثارة والتحريض. وقد تقع وسائل الإعلام تحت إغراء الربح المادي والتنافس التجاري فتصبح أداة للإلهاء والاستغراق في قضايا انصرافية. أو يستغلها جماعات العنف أو جماعات ذات أهداف عنصرية لإذكاء الصراع بدلاً من التفاهم والحوار، والعرض المشوه على حساب الحقيقة الموضوعية.

ولا شك أن الدور الإعلامي غدا في عصرنا الحاضر جزءاً من بنية هيئاتنا الاجتماعية كافة، وعلى سبيل المثال، فإن وظيفة الترويج والإعلان تعد جزءاً من عمل الهيئة الاقتصادية، ولا يقوم الاتصال السياسي والحوار بمنأى عن وسائل الإعلام. وهناك ما يجعل وسائل الإعلام وخاصة التلفزيون عاملاً مهماً في حياة الأسرة، ناهيك عن أنها أصبحت مهمة في أداء الهيئات الدينية والتعليمية وغيرها. ونحتاج إلى توضيح ما ينبغي أن تكون عليه العلاقة بين وسائل الإعلام وهيئات المجتمع، لكن يكفي هنا ملاحظة أن البدايات الأولى في الدول العربية للتعامل مع العنف الأسري، بدأت مبادرة جزئية، لكنها تعززت بالشراكة والتضامن مع القطاعات الحكومية والهيئات الأهلية والخيرية توحيداً للجهود، وتجاوزاً للعقبات والازدواجية.

ولعل من النجاح المأمول للهيئات الاجتماعية قدرتها في التنسيق مع وسائل الإعلام بوصفها شريكة في الهدف والرؤية والرسالة لا مجرد تابع أو وسيط. وكي يتحقق ذلك لابد من وجود مقومات لكل من طرفي العلاقة، وسائل الإعلام والهيئات الاجتماعية، ومن أهم المقومات الخاصة بوسائل الإعلام:

١- أن تشتق أهدافها وفلسفتها وتوجهاتها من أهداف وفلسفة وتوجهات المجتمع، إذ يربط قدرة وسائل الاتصال على القيام بدورها البنائي والتوجيهي بمدى التزامها بأهداف الجمهور وقيمه وتقاليده، وعدم التناقض معها.
٢- التنوع في الرسالة الإعلامية ليتحقق التوازن بين الوظائف المختلفة لوسائل الإعلام، مع تأكيد وضمان الجودة النوعية.
٣- أن يلتزم الإعلاميون روح الرسالية، القائمة على وضوح الرؤية والإيجابية والدافعية للإسهام في النهضة الاجتماعية والثقافية.
٤- أن تستثمر وسائل الإعلام الثورة التكنولوجية وما هو متاح في الوطن العربي من أجل تحقيق انفتاح الثقافة العربية على المعارف والثقافات المعتبره والاحتكاك الإيجابي بها.
٥- أن يتوافر لوسائل الإعلام العربي وأجهزته حد أدنى من عناصر الإدارة الناجحة من تخطيط وتنظيم وتمويل وتنسيق وتوجيه ورقابة وقياس للمردودية.

لما كان نجاح أي خطة إعلامية رهناً بتكامل الأدوار بين وسائل الإعلام والهيئات الاجتماعية، قلا بد من إحكام التواصل بين الجهتين على نحو وثيق، ويتعين على الهيئات والجمعيات حتى تتمكن من التأثير والإقناع وشد انتباه الجمهور، تدعيم مصداقيتها وقدرتها على صياغة الخطاب الإعلامي الملائم ونشره بالاعتماد على مقاييس الجودة. وبصورة عامة، فهناك أهداف وبرامج في الإعلام والاتصال، يمكن الاستئناس بها عند تحديد العلاقة بين وسائل الإعلام والهيئات الاجتماعية، وهي كما لخصها الكتور مصطفى المصمودي:

١- ربط الصلة الدائمة بين أعضاء المنظمة بعضهم ببعض، ومدهم بالمعلومات التي تعينهم في القيام بعملهم، والمشاركة في النهوض بالمهنة وبالمجالات المتكاملة للنشاط.
٢- توسيع القاعدة الشعبية للجمعية (المنظمة) ذاتها لتشمل أعضاء أكثر.
٣- الحصول على التأييد الشعبي ومواجهة المواقف المناهضة.
٤- تمكين المشاركين من التأثير على المشرعين عند إعداد القوانين والقرارات.
٥- المساعدة على التدريب المستمر للأعضاء مباشرة أو عبر الوسائط المتعددة.
٦- المشاركة الإعلامية في النهوض الاجتماعي بتبني برامج الخدمات الاجتماعية.
٧- تنظيم الندوات واللقاءات التثقيفية والمعارض.

٨- جمع الإحصائيات المرتبطة بمجال النشاط وتوزيعها على الأعضاء.
٩- تأمين العلاقة مع الدوائر الحكومية وشرح التشريعات والقرارات الإدارية.
١٠- إعداد المعلومات والإعلانات عن الخدمات الاجتماعية وتوزيعها بالوسائل الملائمة.
١١- تخطيط وتنفيذ الحملات الإعلامية الدورية والظرفية.
١٢- إعداد المنشورات ذات الطابع التثقيفي ومن ذلك أشرطة الفيديو وأقراص الليز والمواقع بالإنترنت.
١٣- القيامم بالبحوث حول الإعلام المؤسساتي ومقياس المردودية في مستوى التخصص.
١٤- السعي المتواصل للمحافظة على الصورة اللائقة وتدعيم الانطباع الإيجابي.
١٥- الإلمام بقواعد الاتصال الحديثة والتهيؤ للتعامل مع التقنيات الجديدة.
١٦- التعريف بأخلاقيات المهنة ومقاييس العمل الجيد والسهر على تطبيق هذه المراجع.

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

١٠٥ النتائج

٢٠٥ التوصيات

٣٠٥ مقترحات البحث

المصادر والمراجع

الملاحق

١٠٥ النتائج

١- بالنسبة لخصائص العينة: فقد تبين أن الغالبية العظمى من أفراد العينة يقعون في الفئة العمرية (من ٣٠ سنة فما فوق)، وأن معظمهم من العاملين في مراكز الشرطة والسجون، ومن الأطباء والمتخصصين النفسيين والاجتماعيين في دار الملاحظة الاجتماعية، ودار التربية الاجتماعية في مدينة حائل، وأن لديهم خبرات كافية وطويلة في مجال عملهم، ومن ثم مع الظاهرة محور البحث، وأن الغالبية العظمى منهم من حملة الشهادات الجامعية، ومن المتخصصين في مجال عملهم، ولقد تعاملوا مع العديد من حالات العنف الأسري أثناء عملهم، وأن معظم حالات العنف الأسري تصل إليهم عن طريق الآباء، ومراكز الشرطة وأحد الأقارب.

٢- أن أساليب العنف الأسري السائدة في المجتمع السعودي جاءت مرتبة وفقاً لما يلي: الإيذاء اللفظي، والإهانة، والإيذاء النفسي، والإيذاء الجسدي لأحد أفراد الأسرة والطرد من المنزل، والاغتصاب وهذا نادر الحدوث وفقاً لنتائج البحث.

٣- ومن خلال نتائج هذا البحث تبين أن معظم أفراد العينة قد وافقوا على أسباب العنف الأسري المنتشرة في المجتمع السعودي، وقد كانت أبرز الأسباب ما يلي:

ضعف العلاقات الأسرية، إدمان أحد أفراد الأسرة للمخدرات وعدم اهتمام الآباء بمشاكل الأبناء وضعف التوجيهات الدينية من الوالدين للأبناء، والشعور بالحرمان وفقدان الأمان، البطالة، وانخفاض المستوى التعليمي للأب، والتمييز بين أفراد الأسرة في المعاملة، وانخفاض دخل الأسرة والنبذ والرفض الوالدي، وانخفاض المستوى التعليمي للأم وافتقاد القدوة داخل الأسرة.

٤- أن الفئات الأكثر عرضة للعنف الأسري في المجتمع السعودي جاءت مرتبة وفقاً للآتي:

الأبناء الإناث، ثم الأبناء الذكور، ثم الأمهات، ثم والدة الزوج، ثم كبار السن في الأسرة، ثم والدة الزوجة، ثم الأباء، ثم إخوة الزوج أو أخواته، ثم إخوة الزوجة أو أخواتها.

٥- أن الفئات المسببة للعنف الأسري في المجتمع السعودي قد جاءت مرتبة وفق الآتي: الآباء، ثم الإخوة، ثم زوج الأب، ثم زوج الأم، ثم الأمهات، ثم الأقرباء الآخرون، وأخيراً الأخوات.

٦- أن من الآثار الاجتماعية البارزة للعنف الأسري في المجتمع السعودي هو حدوث الطلاق، يليه اضطرابات في السلوك لدى المراهقين، ثم نشوء التفكك الأسري وعدم الشعور بالاطمئنان والسلام النفسي في الأسرة، كذلك عدم التمكن من تربية الأبناء وتنشئتهم تنشئة صحيحة، وكذلك عدم الالتزام بالمعايير والقيم الاجتماعية، وسوء اضطرابات العلاقات العائلية لأفراد الأسرة، وكذلك ضعف الثقة في النفس والعدوانية والعنف لدى أبناء الأسر التي يسودها العنف، وزيادة الشك والريبة لدى الأبناء.

٧- أن أبرز المقترحات التي تسهم في الحد من العنف الأسري هو العمل على تجنب النزاعات الزوجية أمام الأطفال، وكذلك تأهيل الأبناء وإعطاؤهم الثقة بالنفس، وزرع ثقافة السلم والسلام في نفوس أبنائنا خلال مناهج التعليم، وكذلك وجود الآباء مع الأطفال في المنزل لأكبر وقت ممكن، ثم نشر الوعي الإعلامي حول

ظاهرة العنف الأسري من خلال حملات توعية شاملة، والعمل على تعزيز ثقافة الحوار، وكذلك سن الأنظمة واللوائح التي تسهم في مواجهة ظاهرة العنف الأسري والتوسع في إنشاء مؤسسات للتوجيه والإرشاد الأسري للمساعدة في حل المشكلات الأسرية.

٢٠٥ التوصيات

في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها في هذا البحث، خرج الباحث ببعض التوصيات التي يمكن أن تسهم في الحد من ظاهرة العنف الأسري السائد في المجتمع السعودي، ومن تلك التوصيات:

١- بينت النتائج أن أكثر الفئات المسببة للعنف الأسري في المجتمع السعودي هم الآباء، لذى توصي الدراسة بضرورة العمل على توعية الآباء من خلال مختلف المنابر الإعلامية، لأن الأب في البيت القدوة لأبنائه.
٢- أهمية تقييد الأسرة بالوجهة الشرعية لديننا لإسلامي الذي أوصانا بالنساء خيراً، والاهتمام بالأطفال والإناث، لأنهن أكثر تأثراً في حالة تعرضهن للعنف الأسري، إذ بينت الدراسة الحالية أن أكثر الفئات عرضة للعنف الأسري في المجتمع السعودي هم الأبناء والإناث.
٣- ضرورة تقوية أواصر العلاقات الأسرية في المنزل من خلال تكثيف حملات التوعية، خصوصاً الميدانية منها إذ بينت نتائج البحث الحالي أن من أبرز أسباب العنف الأسري السائد في المجتمع السعودي هو ضعف العلاقات الأسرية.
٤- ضرورة العمل على تجنب النزاعات الزوجية أمام الأطفال إذ بينت نتائج الدراسة الحالية أن هذه لها آثار مدمرة عليهم مستقبلاً.
٥- توعية الأسرة من خلال وسائل الإعلام المختلفة على أن كل ما ينطق به الإنسان لديه رقيب عتيد، إذ بينت نتائج الدراسة الحالية أن الإيذاء اللفظي هو النمط الأكثر شيوعاً بين أنماط العنف الأسري في المجتمع السعودي.
٦- العمل على نشر الوعي الإعلامي حول ظاهرة العنف الأسري من خلال حملات توعية شاملة لإبراز الآثار السيئة للعنف الأسري سواء على مستوى الفرد أو الأسرة أو المجتمع بأسره.
٧- ضرورة العمل على تأهيل الأبناء وإعطائهم الثقة بأنفسهم من قبل أولياء الأمور.
٨- زرع ثقافة السلم والسلام في نفوس أبنائنا من خلال مناهج التعليم.
٩- وجود الآباء مع الأطفال في المنزل لأكبر وقت ممكن.
١٠- العمل على تعزيز ثقافة الحوار على مستوى الفرد، والأسرة، والمجتمع.
١١- العمل على سن الأنظمة واللوائح التي تسهم في مواجهة ظاهرة العنف الأسري في المجتمع السعودي.
١٢- التوسع في إنشاء مؤسسات التوجيه والإرشاد الأسري للمساعدة في حل المشكلات الأسرية.
١٣- إرسال رسائل قصيرة عبر الجوالات لتوعية الأسر بأضرار العنف الأسري.
١٤- تزويد المستشفيات بكوادر متخصصة للتعامل مع حالات ضحايا العنف.
١٥- إعطاء الطفل مجالاً للنشاط الحركي والذهني.
١٦- طباعة نشرات وكتيبات تبين الآثار السلبية للعنف على أفراد الأسرة.
١٧- إنشاء مراكز حماية خاصة بحالات العنف الأسري.
١٨- إقامة دورات للآباء والأمهات حول السيطرة على الانفعالات النفسية.
١٩- ضرورة تقديم الاستشارات النفسية والاجتماعية للأفراد.
٢٠- تخصيص مواقع على الإنترنت لتقديم الاستشارت الأسرية.
٢١- ضرورة خضوع المقبلين على الزواج لدورات تدريبية حول العلاقان الزوجية والأسرية.
٢٢- تغيير البيئة المنزلية وذلك بإعادة ترتيب بيئة البيت بصفة دورية.
٢٣- الاهتمام بالإحصاءات وتوثيقها من الجهات ذات العلاقة بالعنف السري.

٣٠٥ مقترحات البحث

أثار هذا البحث بعض التساؤلات والمشكلات التي يمكن أن تكون مقترحات لبحوث ودراسات مستقبلية، ومنها:

١- إجراء دراسات وبحوث متعمقة حول هذه الظاهرة بحيث تتناول ضحايا العنف الأسري.
٢- إجراء دراسات وبحوث حول العنف الأسري الموجه ضد الزوجات والنساء.
٣- إجراء دراسات وبحوث حول العنف الأسري المتمثل في إيذاء الأطفال.
٤- إجراء العديد من البحوث والدراسات حول هذه الظاهرة وسبل مواجهتها باستخدام العديد من المناهج المختلفة.
٥- إجراء بحوث ودراسات تبين وجهة نظر الشرعية حول ظاهرة العنف الأسري.

المصادر والمراجع

- مصطفى عمر التير، العنف العائلي، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ١٤١٨هـ.
- حلمي، جلال إسماعيل (١٩٩٩م)، العنف الأسري، دار قباء للطباعة والنشر، القاهرة.
- الأخرس، محمد صفوح، علم اجتماع العائلة، دمشق، مطبعة طبرين، ١٩٩٠م.
- عبدالعزيز بن زيد آل داود، تحولات التدين في المجتمع السعودي، دار غيناء، الرياض، ٢٠٠٩م.
- الزهراني سعد سعيد (١٤٢٤هـ)، ظاهرة إيذاء الأطفال في المجتمع السعودي، مركز أبحاث مكافحة الجريمة، وزارة الداخلية، الرياض.
- الشهراني، عايض بن محمد (١٤٢٩هـ)، الخدمة الاجتماعية وظاهرة العنف الأسري، بحث للملتقى الأول الذي نظمته الجمعية السعودية لعلم الاجتماع والخدمة الاجتماعية، الرياض.
- شوقي، طريف (٢٠٠٠م)، العنف في الأسرة المصرية، المركز القوي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة.
- مناحي بن نايف الشيباني، العنف الأسري دراسة تحليلية لمعالجة صحيفة الرياض لجرائم العنف، كتاب الرياض ١٥٩، مؤسسة اليمامة الصحفية، الرياض، ٢٠٠٨م.
- عبدالوهاب، ليلى، العنف الأسري، الجريمة والعنف ضد المرأة، دمشق، دار الصدى للثقافة والنشر، ١٩٩٤م.
- عبدالمحمود، عباس أبو شامة (١٤٢٥هـ)، جرائم العنف وأساليب مواجهتها في الدول العربية، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، الطبعة الأولى.
- العوادة، أمل سالم (٢٠٠٢م)، العنف ضد الزوجة في المجتمع الأرني، دراسة اجتماعية لعينة من الأسر في محافظة عمان، مكتبة الفكر، عمان.
- القرضاوي، يوسف (٢٠٠٧م)، الإسلام والعنف نظريات تأصيلية، دار الشرق، الطبعة الثانية، القاهرة.
- لال، زكريا يحيي (١٤٢٨هـ)، العنف في عالم متغير، مكتبة الملك فهد الوطنية، الطبعة الأولى، الرياض.
- وزارة الداخلية (١٤٢٤م)، الكتاب الإحصائي الثلاثون لوزارة الداخلية، الإدارة العامة للتطوير الإداري، إدارة التخطيط، الرياض.
- السيوف، عبدالله عبدالعزيز، والرميح، صالح بن رميح، ونيازي، عبدالمجيد طاش، (٢٠٠٥م)، العنف الأسري، دراسة ميدانية على مستوى المملكة العربية السعودية، وزارة الشؤون الاجتماعية، الرياض.

الملاحق

الملحق (١)

استبانة الدراسة

جامعـــة الملك فيصل - الإحساء

كليـــــــة الآداب - قســـم الاجتماع

مقرر (مشروع تخرج)

بحث

العنف الأُسري في المجتمع السعودي

أسبابه، وآثاره، وطرق الوقاية

الرقم الجامعي: كلية الآداب

دراسة ميدانية عن العنف الأسري وأثره فى مدينة حائل

إعداد الطالب

تـرحـيـب

مشروع تخرج لمرحلة البكالوريوس

تحت إشراف

د. محمود عبدالحميد هلال

بيانات هذه الاستمارة سرية ولن تستخدم إلا فى أغراض البحث العلمى

	يوم	شهر	سنه
تاريخ ملء الاستمار ة	☐☐	☐☐	☐☐☐☐

القائم بملء الاستمارة : ..... ☐

القائم بالمراجعة المكتبية : ..... ☐

القائم بالترميز : ..... ☐

القائم بإدخال البيانات : ..... ☐

بيانات هذه الاستمارة سرية ولن تستخدم الا فى أغراض البحث العلمى

أولاً: بيانات عامة

١- الاسم:

٢- النوع: (١) ذكر ☐ (٢) أنثى ☐

٣- السن:

(١)أقل من ٢٠سنه ☐

(٢) ٢٠-٣٠ ☐

(٣) ٣٠-٤٠ ☐

(٤) ٤٠-٥٠ ☐

(٥) ٥٠-٦٠ ☐

(٦) ٦٠سنه فأكثر ☐

٤- الحالة الاجتماعية:

(٧) لم يسبق له الزواج ☐

(٨) متزوج ☐

(٩) مطلق ☐

(١٠) أرمل ☐

٥- درجة التعليم:

(١١) أمي ☐

(١٢) متوسط ☐

(١٣) ثانوي ☐

(١٤) جامعي ☐

(١٥) فوق التعليم الجامعي ☐

٦- المهنة:

(١) طالب ☐

(٢) متسبب ☐

(٣) موظف ☐

(٤) ربت منزل ☐

٧- مكان السكن:

(١) الرياض ☐

(٢) الدمام ☐

(٣) جده ☐

(٤) حائل ☐

(٥) القصيم ☐

٨- نوع السكن:

(١) فيلا ☐

(٢) شقه ☐

(٣) بيت شعبي ☐

(٤) مسلح ☐

٩- أهلية السكن

(١) ملك ☐

(٢) مستأجر ☐

١٠- خصوصية السكن:

(١) تسكن بمفردك ☐

(٢) تسكن مع والديك ☐

(٣) تسكن مع إخوانك ☐

(٤) تسكن مع العائلة ☐

(٥) أخرى تذكر ☐

ثانياً: العنف والضحية

نوع العنف		التكرار				
		يومياً	مرة أو مرات أسبوعياً	مرة أو مرات شهرياً	مرة أو مرات سنوياً	أول مرة
١	التهديد بالضرب					
٢	الضرب الخيف					
٣	الضرب المبرح المؤدي إلى جروح أو كسور					
٤	الحرمان من إحدى الضروريات					
٥	الإجبار بالقوة على القيام بأعمال					
٦	حبس الحرية					
٧	الطرد من المنزل					
٨	الإيذاء اللفظي					
٩	الإيذاء النفسي					
١٠	إهانة					
١١	اغتصاب					
١٢	القتل					
أنواع أخرى اذكرها:						
.....						
.....						

ثالثاً: المتسببين في العنف

م	العبارة	دائماً	غالباً	أحياناً	نادراً	أبداً
١	الآباء					
٢	الأمهات					
٣	الإخوة					
٤	الأخوات					
٥	زوج الأم					
٦	زوجة الأب					
٧	أقرباء آخرون					
آخرون حدد						

رابعاً: الحاضرون أثناء العنف

م	الآخرون	غالباً	أحياناً	نادراً
١	لا وجود لآخرين			
٢	أطفال الأسرة			
٣	كبار الأسرة			
٤	الأقارب			
٥	الجيران			
٦	الغرباء			
٧	الآخرون			

خامساً:أسباب العنف الأسري

م	أسباب العنف	موافق بشدة	موافق	موافق لحد ما	غير موافق	غير موافق بشدة
١	ضعف العلاقات الأسرية					
٢	انخفاض دخل الأسرة					
٣	كثرة أفراد الأسرة في المنزل الواحد					
٤	زواج الأب بأكثر من واحدة					
٥	انخفاض المستوى التعليمي للأب					
٦	انخفاض المستوى التعليمي للأم					
٧	إدمان أحد أفراد الأسرة للمخدرات					
٨	البطالة					
٩	انتشار العنف في وسائل الإعلام					
١٠	مشاهدة المواقع الخليعة في الإنترنت					
١١	ضعف التوجيهات الدينية من الوالدين للأبناء					
١٢	الشعور بالحرمان وفقدان الأمل					
١٣	عدم اهتمام الآباء بمشاكل الأبناء					
١٤	الشعور بالفشل والدونية					
١٥	التمييز بين أفراد الأسرة في المعاملة					
١٦	النظرة التشاؤمية نحو المستقبل					
١٧	افتقاد القدوة داخل الأسرة					
١٨	ضغوط ومشكلات اجتماعية متنوعة					
١٩	النبذ والرفض الوالدي					
٢٠	الحب الشديد والحماية الزائدة					
٢١	الغيرة الزوجية					
٢٢	ترك العادات والأساليب التربوية					

	الأسرية القديمة					
٢٣	فقدان الحب داخل الأسرة					
٢٤	حب الانتقام					
٢٥	إظهار الرجولة					
أسباب أخرى اذكرها:						

سادساً: علاقة الضحية بالمعتدي

م	الصفة	غالباً	أحياناً	نادراً
١	حب واحترام			
٢	عطف			
٣	ازدراء			
٤	استهزاء			
٥	افتخار			
٦	كراهية			
٧	تعاون			
٨	خصام وشجار			
٩	تفوق واستعلاء			
١٠	شعور بالدونية			
١١	المنافسة			
أخرى اذكرها:				

سابعاً: رد فعل الضحية على العنف الواقع عليها

م	الرد	غالباً	أحياناً	نادراً
١	لا رد			
٢	البكاء			
٣	الاحتجاج			
٤	استخداء الرحمة			
٥	الشكوى للأهل والأصدقاء			
٦	الشتم			
٧	مبادلة العنف بالعنف			
٨	رفع الأمر إلى القضاء			
٩	الطلاق			
أخرى اذكرها:				

ثامناً: الفئات التي تتعرض للعنف الأسري في المجتمع

م	الفئة	موافق بشدة	موافق	لا أدري	غير موافق	غير موافق بشدة
١	الأبناء الذكور					
٢	الأبناء الإناث					
٣	الآباء					
٤	الأمهات					
٥	كبار السن في الأسرة					
٦	والدة الزوج					
٧	والدة الزوجة					
٨	إخوة الزوج أو أخواته					
٩	إخوة الزوجه أو أخواتها					
فئات أخرى اذكرها:						

تاسعاً: آثار العنف الأسري

م	آثار العنف الأسري	موافق بشدة	موافق	لا أدري	غير موافق	غير موافق بشدة
١	حدوث الطلاق					
٢	نشوء التفكك الأسري					
٣	سوء واضطرابات العلاقات العائلية لأفراد الأسرة					
٤	تسرب الأبناء من المدارس					
٥	عدم التمكن من تربية الأبناء وتنشئتهم تنشئة صحيحة					
٦	العزلة الاجتماعية للأسرة					
٧	تشرد الأبناء					
٨	تهديد الأمن والسلام الاجتماعي للأسرة					
٩	النبذ من المجتمع					
١٠	الانسحاب الاجتماعي					
١١	عدم الترتيب والفوضوية					
١٢	فقدان المرأة ثقتها بنفسها					
١٣	شعور أفراد الأسرة بالإحباط والكآبة					
١٤	الإحساس بالعجز					
١٥	إحساس أفراد الأسرة بالإذلال والمهانة					
١٦	عدم الشعور بالاطمئنان والسلام النفسي					

	في الأسرة					
١٧	اضطراب الصحة النفسية في الأسرة					
١٨	ضعف الثقة في النفس					
١٩	اضطراب في السلوك لدى الأطفال					
٢٠	اضطراب في السلوك لدى المراهقين					
٢١	العناد والتمرد					
٢٢	زيادة الشك والريبة لدى الأبناء					
٢٣	الإدمان على المخدرات					
٢٤	نقص تقدير الذات					
٢٥	الانتحار					
٢٦	التغيب عن العمل أو تركه					
٢٧	خسائر مالية لأفراد الأسرة					
٢٨	الإساءة إلى القيم في المجتمع					
٢٩	التأثير على القيم الدينية والثقافية					
٣٠	تشكيك في الأعراف الاجتماعية السائدة					
٣١	عدم الالتزام بالمعايير والقيم الاجتماعية					
فئات أخرى اذكرها:						